# النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 674 | من 29 أكتوبر الى 4 نونبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب







■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

# «جيل Z 212» والغضب المستمر



09 08 07



سعد مرتاح:

ضيف العدد

**«في المغرب لا يأتي التغيير إلا من الشارع عن طريق النضال، وهذا ما يفرض على الشبيبة المغربية بناء وتطوير إطاراتها الجماهيرية....»**

15

**من «اللايك» إلى الشارع: القنبلة الموقوتة التي يرفض المخزن رؤيتها**

12

**هندسة شرعية الديستوبيا**

06

كلمة العدد:

## ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سيبقى مفتوحا ما دام الإفلات من العقاب قائما

كل شهور السنة تذكرنا بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، لكن شهورا محددة، منها أكتوبر نوفمبر ودجنبر ويناير، تعتبر شهور الشهداء والاستشهاد بامتياز. 29 أكتوبر (1965) هو يوم المختطف، ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المهدي بنبركة، المناضل التقدمي وصاحب «النقد الذاتي» و«الاختيار الثوري» الذي تمت تصفيته بمشاركة الكيان الصهيوني والاستخبارات الفرنسية. 1 نوفمبر (1991) هو ذكرى اختطاف واغتيال الشهيد المعطي بوملي من جامعة محمد الأول بوجدة من طرف فيالق ظلامية إجرامية مسخرة، و6 نوفمبر 1985 تاريخ استشهاد التهاني أمين تحت سياط الجلادين. وفي 14 نوفمبر 1974 استشهد الرفيق عبد اللطيف زروال تحت التعذيب بأقبية درب مولاي الشريف السيء الذكر، و11 دجنبر 1979 هو ذكرى استشهاد سعيدة المنبهي، عريسة شهداء الحركة الماركسية اللينينية، التي تركت من طرف الحاكمين لملاقاة حتفها وهي تخوض اضرابا بطوليا عن الطعام. ويوم 15 دجنبر 1975 اغتيل الشهيد عمر بنجلون، و25 فبراير 1993 هو ذكرى اغتيال آيت الجيد بنعيسي من طرف فيالق ظلامية إجرامية مسخرة، و27 أكتوبر 2011 تم اغتيال الشهيد كمال حساني، شهيد الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين... واللائحة طويلة، وهناك اغتيالات وتصفيات سياسية بالدهس وإطلاق الرصاص لم يتم بعد الكشف عن كل ملابساتها واجلاء الحقيقة بصددها وترتيب العقاب القانوني والسياسي.

هذه التواريخ المؤلمة وهذا التذكير هو لإنعاش الذاكرة بأن الانتهاكات الجسيمة ببلادنا تم جعلها موضوع تلاعب سياسي وإعلامي ومخابراتي، وقد تم توريط بعض الضحايا في محاولة تبييض مسلسل القمع والانتهاكات المخزنية، ولم يتم تحديد المسؤوليات ومعاقبة الجلادين واعتذار الدولة وحفظ الذاكرة وإنهاء الإفلات من العقاب. فانتقال الحكم من نظام سياسي استبدادي إلى نظام جديد يقطع مع أسباب الانتهاكات الطبقية والجرائم السياسية وممارساتها لايزال مطلبا لكل الضحايا وكل الحقوقيين مما جعل من الحديث عن «طي صفحة ماضي الانتهاكات» مجرد سردية وظفت للدعاية للمرحلة الجديدة المسماة «العهد الجديد».

فقد فشلت دعاية «العدالة الانتقالية» فشلا ذريعا أمام التاريخ الحديث، فالانتهاكات تكررت وتكرر الاعتقال السياسي والاختطاف والتعذيب والمحاكمات السياسية الصورية واستمر قمع المعارضة الثورية والاصلاحية ووظفت وسائل قمع وحصار جديدة، وقمع الحراكات الاجتماعية منذ حركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة ومدن أخرى وصولا إلى حراك جيل Z حيث وزعت أحكام خيالية على المحتجين، وتم حصار القوى المعارضة الحقيقية في العقود الثلاث الأخيرة. كذلك تم حرمان القوى المناضلة من الاعلام العمومي ومن ممارسة الحريات والتضييق على المجتمع المدني والحركة النقابية، ومبادرات الشباب المستقلة عن أجندة النظام المخزني.

في كل مرحلة من مراحل الصراع مع النظام المخزني، بما فيه اثناء معركة مقاطعة الانتخابات التشريعية الاخيرة حيث فشل النظام المخزني من جديد في إعطاء الشرعية لانتخابات مزورة فاسدة فاقدة للشرعية الديمقراطية والشعبية، اخرج النظام فزاعات من أرشيف تاريخ التعذيب. في هذا السياق تمت تزكية جلادين كمحاولة من النظام لتبييض صفحته وتجريب إمكانية إعادة تدوير «عدالة انتقالية صورية جديدة»، في حالة وجود أزمة سياسية، ليتم التركيز على رموز وأسماء منتقاة من الجلادين، بدل بنية نظام الاستبداد ومسؤوليته الثابتة في إنتاج هذه الماكينة المسؤولة عن الاختطاف والتعذيب والاغتيال السياسي والمحاكمات الصورية بهدف تكريس واقع الاستغلال والتفاوت الطبقي والقمع الاقتصادي والاجتماعي والمجالي.

تمت صناعة أحزاب يمينية في الغرف السوداء للنظام المخزني بعضها يقودها جلادون معروفون نكاية في تاريخ المعارضة السياسية التقدمية، واستهزاء بمطالب عادلة في إنهاء الإفلات من العقاب للمجرمين والجلادين وجوابا عمليا على مطلب إبعادهم عن المناصب العمومية وتقديمهم للمحاكمة. وها نحن اليوم ومن جديد نشهد اخراجهم من جحورهم نكاية في الحقيقة والانصاف وتكريسا لسياسة عدم الإفلات من العقاب.

إن فصل قضية اجلاء الحقيقة عن تحديد المسؤولية الجنائية والسياسية للفاعلين المباشرين ولحكام البلاد، وفصل الحقيقة عن العدالة، وتحويل الأنظار عن ارتباط الاغتيالات والاختطافات بطبيعة النظام السائد وبالاستبداد وبإرادة طبقة حاكمة ونظام مخزني في الاستمرار في الحكم والسطو على خيرات البلاد وموارده بقتل المعارضين أو قمعهم والتنكيل بهم ، كلها امور مرتبطة ارتباطا وثيقا ، وليست ردهات المحاكم القائمة هي التي ستجيب عن الحقيقة الكاملة في موضوعة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ومنها قضية اختطاف واغتيال المناضلين ، بل المسألة مرتبطة بإرادة سياسية نابعة من صلب موازين قوى جديد وتغيير ديمقراطي حقيقي في المجتمع تفرضه نضالات الشعب وقواه التقدمية والحية ، وليس «عدالة انتقالية» مزورة ولا دعاية لتخدير الشباب ولامتصاص غضب أجيال كاملة تعرضت لأبشع أنواع التعذيب والقمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان .

المغرب لم يعرف بعد «عدالة انتقالية» ما دام هنالك جلادون يباشرون العمل السياسي ويتمتعون بالإفلات من العقاب ويتم إخراجهم من جحورهم نكاية في نضالات الشعب المغربي المناضل من أجل إسقاط الاستبداد وبناء الديمقراطية الشعبية، ومن أجل الحريات والحقوق ومن أجل القطع مع تاريخ قمع اسود والقتل والتعذيب، تاريخ من الجرائم بدون عقاب وبدون محاكمات حقيقية تذهب إلى نهايتها.


السحب: Anteprima | annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

## حزب النهج الديمقراطي العمالي:

# من أجل مواجهة الاستبداد المخزني والهجوم الطبقي وبناء جبهة شعبية واسعة للتغيير الديمقراطي

عقد المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط اجتماعه العادي يوم الثلاثاء 20 أكتوبر 2026، خصصه للتداول في مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطنيا وجهويا، وبعد نقاش مستفيض، فإن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط، يعلن ما يلي:

يعتز بنجاح المؤتمر الوطني السادس لحزبنا، المنعقد أيام 7 و8 و9 غشت 2026 بالرباط وتأكيده على مواصلة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، وعلى تعزيز دوره في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

. يحيي عالياً مناضلات ومناضلي الحزب بفروع الجهة انخراطهم/هن في حملة مقاطعة الانتخابات، وإصرارهم/هن على فضح التحكم المخزني، وصمودهم/هن أمام القمع والتضييق والاعتقالات، ويؤكد أن المقاطعة الواعية والمنظمة تشكل موقفا سياسيا مناهضا للاستبداد والتزييف الديمقراطي

يدين بشدة القمع البوليسي الممنهج ضد الاحتجاجات الشعبية والنضالات العمالية والحقوقية، ويعتبر أن التضييق على الحريات العامة والحق في الاحتجاج. وتغليب المقاربة الأمنية تكريس للهجوم الطبقي والاستبداد المخزني.

يدعو إلى الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بكشف الحقيقة كاملة، وترتيب المسؤوليات، وتحقيق العدالة والإنصاف، والقطع مع سياسة الإفلات من العقاب، ومحاكمة جلادي سنوات الرصاص، ويدعو كل القوى الديمقراطية المناضلة إلى إطلاق مبادرات سياسية وحقوقية تضمن عدم التكرار، وتحفظ الذاكرة الجماعية، وتؤسس لدولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان.

يدين الأحكام الجائرة ضد شباب جيل «Z»، ويجدد التضامن المبدئي واللامشروط مع الشباب وجيل «Z» في نضالاتهم المشروعة من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والحق في التعليم والصحة والشغل والعيش الكريم، كما يدعو إلى الاستجابة الحقيقية لمطالب الشباب بما يقتضي القطع مع سياسات التهميش والإقصاء والفساد،

يعلن تضامنه المطلق مع مناضلي/ان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، ويدين المحاكمات والأحكام الجائرة والتضييقات التي تستهدفهم بسبب نضالاتهم المشروعة دفاعا عن حقوقهم وحرياتهم النقابية. ويؤكد على ضرورة التصدي للقانون التخريبي 59.24، وإسقاط قرارات الطرد التعسفية، وتمكين الطلبة المطرودين من العودة إلى مقاعد الدراسة، ومواصلة النضال من أجل انتزاع المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية وتحصينها في مواجهة كل مخططات التراجع والتصفية.

يدين إقصاء أعداد كبيرة من الطلبة المحتاجين من السكن بالحي الجامعي السويسي بالرباط، واستمرار المشاكل البيداغوجية والإدارية بجامعة محمد الخامس، والتضييق والقمع الممارس ضد الحركة الطلابية. ويؤكد أن مواجهة المخططات التصفوية للتعليم الجامعي العمومي تقتضي توحيد نضالات الفصائل الطلابية داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، على أساس الوحدة النضالية والدفاع عن الحقوق الطلابية وصون الجامعة العمومية.

يتضامن مع معارك الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالقنيطرة في نضالها المشروع من أجل انتزاع حق المعطلين/ات في الشغل والتنظيم والكرامة، ومواجهة سياسات التهميش والإقصاء، ويطالب بفتح حوار جاد ومسؤول لضمان حقهم في الشغل القار ورفع كل أشكال الهشاشة عن الشباب.

يدين التدخل القمعي البوليسي الذي استهدف أساتذة وأستاذات التعليم الأولي بالرباط يوم 19 أكتوبر 2026، بالتزامن مع تصريح الحكومة الجديدة أمام البرلمان، في تجسيد صارخ للتناقض بين الخطاب الرسمي والممارسة القمعية. وإذ نعلن تضامنه المطلق مع نضالاتهم المشروعة، يطالب بالاستجابة الفورية لمطالبهم العادلة والمشروعة في إدماجهم الفعلي في سلك الوظيفة العمومية للقطع مع الهشاشة وعدم الاستقرار المهني واستعبادهم من طرف جمعيات التدبير المفوض

يضامن مع العاملات والعمال ضحايا الاستغلال الرأسمالي المكثف بمختلف مواقع الإنتاج، ويحيي نضالاتهم من أجل تحسين الأجور وظروف العمل وضمان الحقوق النقابية والاجتماعية.

يدين بشدة الطرد التعسفي للكاتب العام للمكتب النقابي ونائبته وامينة المال بمصنع سيوزK2 العصام بالقنيطرة وإحالة باقي العمال والعاملات على العطالة التقنية في انتهاك جسيم للحق في التنظيم النقابي بتواطؤ مع السلطات المحلية، ويطالب بإلغاء قرارات الطرد ووقف كل اشكال التضييق عن الحق في الحريات النقابية.

يندد بالاستغلال الذي تتعرض له العاملات والعمال في شركات ومؤسسات PauL بالرباط، وفي الضيعات الفلاحية والمناطق الصناعية بالجهة، ويؤكد على وحدة النضالات العمالية في سبيل انتزاع الحقوق وصون الكرامة، والتصدي لانتهاكات قوانين الشغل والعمل الهش والاستغلال المكثف والقهر الطبقي.

يدين التدهور المتواصل للخدمات العمومية بالعديد من مناطق الجهة، وفي مقدمتها التردي العام للقطاع الصحي بإقليم الخميسات، وما تعانيه مناطق واسعة من نقص الأطر والتجهيزات وضعف البنيات الأساسية وصعوبة الولوج إلى العلاج والتعليم والخدمات الاجتماعية. ويحمل السياسات العمومية اللاشعبية مسؤولية هذا التدهور، ويطالب بتوفير خدمات عمومية جيدة، وتوزيع عادل للاستثمارات والتجهيزات والموارد البشرية، وضمان الحق في الصحة والتعليم والسكن والشغل والعيش الكريم.

يدين بشدة سياسة التهجير القسري للساكنة ضحايا سياسة الهدم والاستيلاء على الأراضي بعدد من مدن ومناطق الجهة، ومنها الرباط وسلا والقنيطرة وتمارة والخميسات وغيرها. ويعتبر هذه الممارسات وجها من وجوه التوسع العقاري الاحتكاري وخدمة مصالح كبار الملاكين والمضاربين والمافيا العقارية على حساب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ويطالب بوقف عمليات الهدم التعسفي والتهجير القسري، وضمان الحق في السكن اللائق، واحترام حقوق المتضررين، وربط أي تدخل عمراني بضمانات قانونية واجتماعية فعلية.

يتضامن مع مناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، الذين تتواثل محاكمتهم الصورية على إثر الوقفة الاحتجاجية أمام متجر كارفور بسلا، ويحيي نضالهم المناهض للتطبيع والداعم للقضية الفلسطينية، كما يدين كل أشكال القمع والتضييق التي تطال الاحتجاجات السلمية المساندة للشعب الفلسطيني.

يؤكد أن مناهضة التطبيع بكل اشكاله مع الكيان الصهيوني تمثل موقفا ثابتا لحزبنا، ويرفض اي شكل لعلاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو أكاديمية مع هذا الكيان الاستعماري، كما يدعو إلى حماية الجامعة المغربية من الاختراق والتطبيع، وتجسيد التزامها بالدفاع عن القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في التحرر والعودة والاستقلال.

إن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط، إذ يجدد التزامه بالنضال إلى جانب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات والجماهير الشعبية، يؤكد أن التحرر من الاستبداد والاستغلال لن يتحقق إلا بتوحيد النضالات وبناء التنظيمات المستقلة وتقوية العمل الجماعي المنظم من أجل مغرب الكرامة والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

**عن المكتب الجهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة الرباط**

# الحملة للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل بكل من فلسطين (PACBI) وبالمغرب (MACBI)

## بيان مشترك

تدعو الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، العضو في اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل، أوسع تحالف في المجتمع الفلسطيني وقيادة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، ومعها الحملة المغربية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (MACBI)، جميع الأكاديميين المغاربة، إلى الانسحاب الفوري من المؤتمر الذي تنظمه الكلية الأكاديمية في عسقلان المحتلة يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول 2026 تحت شعار «تعزيز الشراكة الأكاديمية بين إسرائيل والمغرب في روح اتفاقيات أبراهام».

ليس هذا المؤتمر نشاطاً علمياً بريئاً مع دولة عادية، بل هو مشروع تطبيعي رسمي تشارك في تنظيمه «وزارة التعاون الإقليمي» الإسرائيلية وجامعة بار إيلان، ويحضره رئيس لجنة التخطيط والميزانية في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي. ويجاهر منظموه بأنه «جزء من اتفاقيات أبراهام» وأداة لخدمة مساعي العدو الإسرائيلي في اختراق المنطقة العربية. وهو الثاني من نوعه في الكلية نفسها بعد مؤتمر مارس/آذار 2023، وحلقة في سلسلة من محاولات الاختراق الأكاديمي بدأت منذ استقبال جامعة بار إيلان أول وفد أكاديمي مغربي عام 2021. إنّ هذا المؤتمر المشين يجمع ويساوي بين المستعمِر والمستعمَر، ويوظّف التراث اليهودي المغربي وخطاب «التعايش» لتلميع نظام إبادي، في الوقت الذي يُباد فيه شعبنا في قطاع غزة المحتل والمحاصر وتُستباح جامعاته في الضفة الغربية والقدس.

ينعقد المؤتمر على بعد كيلومترات قليلة من قطاع غزة، حيث يرتكب العدو الإسرائيلي ما وصفه خبراء الأمم المتحدة بـ«الإبادة التعليمية». فقد دمّر أكثر من 90% من مباني المدارس والجامعات. وقتل وفق وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية أكثر من 20,600 طالب وطالبة، بينهم 1,379 طالبا جامعياً، إضافة إلى 1,054 من المعلمين والعاملين في القطاع التعليمي. كما اغتال المئات من رؤساء الجامعات وأساتذتها، وحرم أكثر من 620 ألف تلميذ و90 ألف طالب جامعي من حقهم في التعليم.

وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، تعرّضت تسع جامعات وكليات لاقتحامات وتخريب متكرر. وقتل جيش الاحتلال ومستوطنوه عشرات الطلاب الجامعيين الفلسطينيين وأكثر من 100 طالباً مدرساً، واعتقل أكثر من 400 طالباً جامعياً، بينهم 148 طالباً من جامعة بيرزيت وحدها. وفي يناير 2026 اقتحمت قوات الاحتلال حرم جامعة بيرزيت وقمعت اعتصاماً طلابياً تضامنياً مع الأسرى. وقبل ذلك اقتحمت جامعة القدس في أبو ديس وأصابت العشرات بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز.

لطالما لعبت الجامعات الإسرائيلية دوراً محورياً في تصميم جرائم الاحتلال والأبارتهايد، والآن الإبادة الجماعية، وفي تبريرها وتلميعها. وجامعة بار إيلان، الشريكة في تنظيم المؤتمر، من الجامعات المتواطئة التي طالبنا باستبعادها من المنتدى العالمي للسوسيولوجيا في الرباط عام 2025.

وبعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد عدم قانونية الاحتلال، دعا خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الدول إلى إلغاء أو تعليق العلاقات الأكاديمية التي تدعم هذا الوجود غير القانوني. كما أكد خبراء القانون الدولي في جامعة أنتويرب أن إنهاء التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية المتورطة واجب قانوني، لا أخلاقي فحسب.

ترفض معايير حركة المقاطعة لمناهضة التطبيع أي نشاط يقدّم إسرائيل وكأنها جزء طبيعي من المنطقة العربية، لا نظام استعمار استيطاني وأبارتهايد. ويقع مؤتمر عسقلان في صميم التطبيع لعدة أسباب. فهو يُعقد في مؤسسة إسرائيلية ضليعة في التواطؤ في الجرائم الإسرائيلية وبرعاية حكومية إسرائيلية، ويرفع راية «اتفاقيات أبراهام» التطبيعية دون مواربة. كما يروّج «للتعايش» في ظل الاضطهاد بدل «النضال المشترك» ضده. والأخطر أنه يتجاهل كلياً حقوق شعبنا غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها التحرر الوطني وتقرير المصير وعودة اللاجئين.

وهو امتداد لمحاولات الاختراق التطبيعي للمغرب التي تصدّينا لها مراراً، ومنها مشاركة مؤسستين مغربيتين في لقاء «We are MENA» التطبيعي في باريس برعاية السفارة الإسرائيلية.

ونؤكد أننا، وفق مبادئنا، لا نقاطع أفراداً بسبب هويتهم أو آرائهم، بل نرفض المشاركة التي تمنح الشرعية لمؤسسات متواطئة. والتراث اليهودي المغربي جزء أصيل من الهوية المغربية، لا يحتاج إلى وصاية العدو الإسرائيلي أو الحركة الصهيونية العالمية ولا إلى توظيفه في مشروعهما الاستعماري في فلسطين.

وعليه، فإننا في الحملتين:

نطالب الأكاديميين المغاربة المدعوين بالانسحاب الفوري من المؤتمر، والالتزام بنداء المقاطعة الصادر عن المجتمع المدني الفلسطيني عام 2005.

ندعو سائر الجامعات المغربية إلى رفض أي تمثيل مؤسساتي في المؤتمر، وإنهاء اتفاقيات التعاون التطبيعية مع المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.

نهيب بالنقابات والجمعيات الأكاديمية والهيئات الطلابية في المغرب والمنطقة العربية والعالم التصدي لهذا الاختراق التطبيعي بكل الطرق السلمية المتاحة، والتضامن مع الطلبة والأكاديميين الفلسطينيين الأسرى.

لقد أكد الشعب المغربي الشقيق، بملايين الأصوات في شوارع مدنه، أن فلسطين قضيته، وأن إسرائيل عدوّته كما هي عدوّة كل شعوب المنطقة، ولم يفوّض أحداً للحديث باسمه في عسقلان. فالجامعات المغربية أكبر من أن تُستعمل كأداة لتلميع نظام يقصف جامعات غزة، ويقتحم جامعات الضفة والقدس، ويغتال علماءها ويعتقل طلبتها.

### فرع الجمعية بجهة ببني ملال- خنيفرة

# يستنكر الأحكام الاستئنافية الصادرة ضد 3 من مناضلي الجمعية

تلقى المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال-خنيفرة، بقلق واستنكار شديدين، الأحكام الاستئنافية الصادرة في حق رفاقنا بفرع الجمعية بسوق السبت، مروان الصمودي، صالح وراد والمهدي سابق، والقاضية بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في حقهم، والمتمثل في ستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ، وغرامة مالية قدرها 3000 درهم، وتعويض مدني قدره 50.000 درهم. وهي الأحكام التي نعتبرها بالمكتب الجهوي مجانبة للصواب، بما فيها من مساس بحرية الرأي والتعبير، وتضييقاً على رفاقنا الذين توبعوا على خلفية اضطلاعهم بمهامهم الحقوقية بمدينة سوق السبت، من خلال رصد الخروقات والتصدي للانتهاكات وفضحها، في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات.

وإذ نسجل أن هذه الأحكام مصادرة للحق في الرأي والتعبير المنصوص عليها بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وخرقا للمادة 12 من إعلان الأمم المتحدة لسنة 1998 المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من كل أشكال العنف والتهديد والانتقام والضغط المرتبط بممارستهم المشروعة لأنشطتهم الحقوقية، فإننا بالمكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الانسان بني ملال خنيفرة نعلن ما يلي:

- استنكارنا وإدانتنا للأحكام الاستئنافية الصادرة في حق رفاقنا الثلاثة، ونعتبر أن المتابعات والمحاكمات لن تزيدنا إلا صمودا وإصرارا في مواصلة الدفاع عن الحقوق والحريات، ومؤازرة المواطنات والمواطنين، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان ونشرها؛
- تضامننا المطلق والمبدئي مع الرفاق المهدي سابق وصالح وراد ومروان الصمودي ؛
- مطالبتنا الدولة المغربية بالكف عن كل أشكال التضييق والترهيب التي تستهدف مناضلي ومناضلات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وضمان الحماية الفعلية للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتمكينهم من ممارسة مهامهم دون تهديد أو انتقام؛
- مطالبتنا الدولة المغربية بأطلاق سراح كافة المعتقلات والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي الريف ومعتقلي جيل z؛
- دعوتنا لفروع الجمعية بالجهة وبمختلف ربوع الوطن إلى تكثيف الجهود وتوحيد المبادرات، وتسطير برنامج نضالي تضامني للدفاع عن مناضلي ومناضلات الجمعية المتابعين بسبب نشاطهم الحقوقي، وصون الحق في التنظيم وممارسة العمل الحقوقي المستقل.

**المكتب الجهوي**
**21 أكتوبر 2026**

### لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات

# بيان تضامني مع ساكنة بوعادل دفاعاً عن الحق في الماء وحماية الثروات الطبيعية

على إثر الاحتجاجات التي شهدتها جماعة بوعادل بإقليم تاونات، يوم الجمعة 23 أكتوبر 2026، وما راج في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بشأن استدعاء مواطنين و مواطنات للمثول لدى المركز القضائي بعين عايشة على خلفية معارضتها لمشروع استغلال مياه المنبع الشهير لأغراض تجارية، وما عبّرت عنه الساكنة من مخاوف مشروعة بشأن مستقبل هذا المورد الطبيعي وانعكاساته المحتملة على أوضاعها المعيشية والفلاحية، فإن لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات و هي تتابع تطورات هذا الملف بقلق بالغ ، تعلن للرأي العام الإقليمي و الوطني ما يلي:

1- تضامنها المبدئي واللامشروط مع ساكنة بوعادل في دفاعها السلمي عن حقها في الماء، وصيانة مواردها الطبيعية، وحماية مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، ورفضها كل أشكال التهميش والإقصاء التي قد تجعل الساكنة تتحمل كلفة قرارات لم تشارك في صياغتها.

2-تؤكد أن الماء ليس مجرد سلعة قابلة للاستغلال التجاري، بل هو ثروة طبيعية وحق أساسي وركيزة للحياة والاستقرار والتنمية. ومن ثم، فإن أي مشروع يستهدف استغلال مياه منبع بوعادل يجب أن يخضع لمعايير صارمة تضمن حماية المورد المائي واستدامته، وتصون حقوق الساكنة والفلاحين وذوي الحقوق، وتمنع أي مساس بالتوازن البيئي أو بالمصالح المعيشية للمنطقة.

3- تستنكر اللجنة كل محاولة لفرض الأمر الواقع في تدبير هذا الملف، وتعتبر أن القرارات المرتبطة بالموارد الطبيعية لا ينبغي أن تتخذ بمعزل عن المواطنين المعنيين، أو دون تقديم المعطيات التقنية والبيئية والقانونية الكافية، وفتح حوار جدي وشفاف مع الساكنة وممثليها.

4- تطالب السلطات الإقليمية والجهات الحكومية المختصة، ولا سيما قطاع الماء ووكالة الحوض المائي لسبو، بالتدخل العاجل من أجل:

الكشف عن جميع المعطيات المتعلقة بمشروع استغلال مياه منبع بوعادل، وطبيعة التراخيص الممنوحة له، وحجم المياه المزمع استغلالها.

نشر نتائج الدراسات المائية والبيئية، وتوضيح التأثيرات المحتملة للمشروع على صبيب المنبع، والفرشة المائية، والأنشطة الفلاحية والمعيشية للساكنة.

ضمان حق الساكنة في الولوج إلى المعلومات والمشاركة الفعلية في القرارات التي تمس مواردها الطبيعية ومستقبل منطقتها.

تعليق أي أشغال أو إجراءات تنفيذية قد تترتب عليها آثار يصعب تداركها، إلى حين استجلاء الحقائق وتوفير ضمانات قانونية وعلمية واضحة لحماية المنبع وحقوق الساكنة.

فتح حوار مسؤول مع ممثلي الساكنة والفعاليات المدنية، بما يفضي إلى حلول تحفظ الثروة المائية وتخدم التنمية المحلية، دون تغليب المصالح التجارية الخاصة على المصلحة العامة.

5- تحذر اللجنة من كل أشكال التضييق على المواطنات والمواطنين بسبب تعبيرهم السلمي عن رفضهم أو مطالبتهم بتوضيح حقيقة المشروع، وتؤكد أن الاحتجاج السلمي والترافع المدني من الحقوق التي ينبغي احترامها وصونها، مع ضرورة معالجة أي نزاع في إطار القانون والحوار والمسؤولية.

6- تجدد اللجنة تأكيدها أن التنمية الحقيقية لا تُقاس بحجم الاستثمارات المعلنة وحدها، وإنما بمدى انعكاسها الإيجابي على حياة المواطنين، وخلق فرص الشغل اللائق، وحماية البيئة، وضمان العدالة في توزيع الثروات والخيرات المحلية. لذلك، فإن أي مشروع ببوعادل لا يمكن أن يكتسب مشروعيته التنموية إلا بضمانات واضحة، وشفافية كاملة، واحترام حقوق الساكنة، وإشراكها الفعلي في تحديد مستقبل منطقتها.

7- دعوة رئيس ومستشاري جماعة بوعادل وكل برلماني إقليم تاونات بتحمل مسؤوليتهم التاريخية اتجاه ساكنة الجماعة لحماية حقها التاريخي المكتسب في الانتفاع بالموارد المائية للمنبع.

إن لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات، وهي تستحضر ما عانته ساكنة الإقليم من تداعيات الفيضانات والهشاشة والتهميش المجالي، تعتبر أن حماية الموارد الطبيعية والدفاع عن حقوق المواطنين مسؤولية جماعية لا تقبل المساومة أو التجاهل.

وعليه، تجدد اللجنة وقوفها إلى جانب ساكنة جماعة بوعادل، وتدعو مختلف القوى الحية والهيئات الحقوقية والمدنية والنقابية المحلية والوطنية إلى التضامن معها، ومساندة مطالبها المشروعة، والعمل من أجل صون مياه المنبع وحمايتها من كل استغلال قد يهدد استدامتها أو يمس بحقوق الساكنة.

**عن لجنة دعم منكوبي فيضانات إقليم تاونات**
**حرر بتاريخ:24 أكتوبر 2026**

# الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب تخلد ذكرى تأسيسها بمدينة بوعياش تحت شعار: «على درب الشهيد كمال الحساني وتحدي الرهانات الطبقية»

شارك حزب النهج الديمقراطي العمالي في الفعاليات التخليدية التي نظمتها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، بمناسبة ذكرى تأسيسها الخامسة والثلاثين. وتأتي هذه المحطة وفاءً لمسار الشهيد كمال الحساني، الذي تحل ذكرى رحيله الأليمة بعد أيام قليلة.

وقد احتضنت مدينة آيت بوعياش، مساء اليوم الأحد 25 أكتوبر 2026، وقفة احتجاجية وازنة، نُظمت وسط طوق أمني وحصار قمعي مكثف.

وشهدت الوقفة حضوراً بارزاً لأعضاء المكتب التنفيذي للجمعية يتقدمهم رئيسها، الذي افتتح الاحتجاج بكلمةٍ توجيهية استعرض فيها دلالات هذا التخليد وسياقه العام، مجدداً التأكيد على الموقف الثابت للجمعية وإصرارها على مواصلة دربها النضالي مهما بلغت التضحيات.

وردد المشاركون في الوقفة شعارات قوية مدوية، نددت بالمقاربة الأمنية والحصار المضروب على أنشطتهم، مؤكدين في الوقت ذاته على المطالب العادلة وفي مقدمتها الحق في الشغل والعيش الكريم، تكريماً لروح الشهيد كمال الحساني وكافة شهداء الحركة التحررية.

وتميزت هذه المحطة النضالية بمشاركة وازنة لمناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي، حيث ألقى ممثل مكتبه السياسي كلمة بالمناسبة. كما تعاقب على منصة الخطابة ممثلون عن عدة مواقع جامعية، وشبيبة النهج الديمقراطي العمالي، بالإضافة إلى فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالحسيمة.

# مغربيات ضد الاعتقال السياسي يتضامنن مع المعتقلة السياسية سعيدة العلمي

تتابع مغربيات ضد الاعتقال السياسي بقلق بالغ خبر دخول المعتقلة السياسية سعيدة العلمي في إضراب عن الطعام منذ ستة عشر يوما، وانقطاع التواصل مع أفراد أسرتها مما ضاعف من قلقهم وخوفهم عليها، وليست المرة الأولى التي تخوض فيها المعتقلة سعيدة العلمي إضرابا عن الطعام نتيجة الأوضاع الصعبة التي تعيشها في المعتقل، وعدم تلبية مطالبها المشروعة، مما انعكس سلبا على وضعها الصحي.

أننا في مغربيات ضد الاعتقال السياسي نعتبر اعتقالها منافيا لالتزامات المغرب التي تعهد بها وللمواثيق الدولية التي صادق عليها التي تنص على احترام حرية الرأي والتعبير، وتضمن الحريات وحقوق الإنسان، ونؤكد أن الاحتجاج والتعبير عن الرأي ليس جريمة تستحق العقاب والحرمان من الحرية، وسوء المعاملة خصوصا بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي كرسن حياتهن للدفاع عن الحقوق والحريات، وقيم الديمقراطية، والعدالة، والمساواة.

وعليه فإننا نعلن للرأي العام ما يلي:

- تضامننا المطلق مع المعتقلة سعيدة العلمي ومع أفراد أسرتها الذين يعيشون القلق والخوف على ابنتهم وتمكينهم من زيارتها والاطمئنان عليها.
- نحمل السلطات المعنية كامل المسؤولية في الضرر الجسدي والنفسي الذي يمكن أن يلحقها نتيجة الإضراب عن الطعام، ونطالبها بالاستجابة لمطالبها وتوفير كافة الشروط التي يضمنها القانون للمحرومين من الحرية والتي تتطابق مع قواعد نيلسون مانديلا وهي قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
- نطالب بإطلاق سراحها وسراح كافة المعتقلات والمعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي الريف.

ومعتقلي جيل زيد.

- نهيب بكل القوى السياسية والنقابية والجمعوية وكل المناضلات والمناضلين لتوحيد الجهود من أجل وضع حد للاعتقال السياسي، وتحقيق مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

**مغربيات ضد الاعتقال السياسي**
**الرباط بتاريخ 20 أكتوبر 2026**

# المجلس النقابي (ك د ش) بإقليمي شتوكة أيت باها يتدارس الأوضاع المزرية للعاملات والعمال الزراعيين بالمنطقة

عقدت المكاتب النقابية للعاملات والعمال الزراعيين المنضوية تحت لواء الكنفدرالية الديمقراطية للشغل بإقليم شتوكة أيت باها اجتماعًا لمجلسها النقابي، بحضور ممثلين عن الاتحاد الإقليمي لمهنيي المركبات النفعية، وذلك يوم الأحد 18 أكتوبر 2026 بمقر النقابة بخميس أيت عميرة.

تدارس الاجتماع أوضاع الشغيلة الزراعية بالإقليم، استنادًا إلى شهادات ممثلات وممثلي المكاتب النقابية بالضيعات والشركات الفلاحية ومحطات التلفيف، وما رصدته من خروقات تمس حقوق العاملات والعمال ومكتسباتهم وكرامتهم. كما جرى استعراض أوضاع مهنيي المركبات النفعية ومطالبهم.

وأبرزت هذه الشهادات استمرار تضييق أرباب العمل على التنظيم النقابي، من خلال الضغط على النقابيات والنقابيين ومحاولات إضعاف المكاتب النقابية. كما كشفت عن خططهم للتخلص من العاملات والعمال ذوي الأقدمية، واللجوء إلى الوساطة في التشغيل، والتجديد المتكرر للعقود المؤقتة، وفرض وتيرة عمل ومتطلبات إنتاج تفوق القدرات الجسدية للعمال والعاملات. وفي هذا السياق، أشار ممثل المكتب النقابي لضيعات زنيبر إلى منح امتيازات للعاملات والعمال الجدد، مقابل احتقار النقابيات والنقابيين. كما تحدث الممثل النقابي لشركة غراندا (أمكاسو) عن تعسفات المسؤول عن الضيعة، وإهانته للنقابيات والنقابيين واعتدائه على السبورة النقابية، فضلًا عن غياب التأمين الذي يضمن التعويض عن حوادث الشغل المتكررة.

وسجلت الشهادات كذلك عدم التزام أرباب العمل بمحاضر الحوار والاتفاقات، والتماطل في معالجة الملفات المطلبية، والتراجع عن بعض المكتسبات، كالمنح، وعدم توفير شروط الصحة والسلامة المهنية ووسائل الوقاية، خصوصًا أثناء المعالجة بالمبيدات. كما سجلت تماطل أرباب العمل في تسوية ملفات المرض، وعرقلة استفادة العاملات والعمال من الحماية الاجتماعية والتأمين.

ومن الأساليب التي كشفت عنها الشهادات للتخلص من العاملات والعمال ذوي الأقدمية، اللجوء إلى مسطرة العجز بدعوى عدم قدرتهم الجسدية على مواصلة العمل، استنادًا إلى خبرة طبية. وبحسب ما ورد في الاجتماع، يهدد هذا الإجراء 48 عاملا وعاملة بشركة كواليتي طوماطو موروكو، وهكذا، يصبح العاملات والعمال الذين أنهكتهم ظروف العمل وأصيبوا بأمراض مهنية أو تعرضوا لحوادث شغل مهددين بفقدان مصدر عيشهم، بدل ضمان حقوقهم وحمايتهم. وهو ما يكشف قسوة الاستغلال الذي يستنزف صحتهم من أجل تنمية أرباح الرأسماليين.

ويشكل العاملات والعمال المتجمعون في «الموقف» بكل من خميس أيت عميرة وبيوكرى وأحد بلفاع خزانًا لليد العاملة يلجأ إليه أرباب العمل لفرض شروط تشغيل مجحفة، مستغلين حاجتهم إلى العمل وغياب الاستقرار المهني والحماية الاجتماعية.

وتتفاقم أوضاع الشغيلة الزراعية بإقليم شتوكة أيت باها بفعل غلاء المعيشة وارتفاع تكاليف الكراء والنقل والعلاج وتعليم الأبناء، وافتقار الأحياء العمالية إلى الخدمات الأساسية. وتتسع بذلك الفجوة بين الثروة التي تنتجها العاملات والعمال وأوضاعهم المعيشية، في قطاع يستفيد فيه كبار الرأسماليين من الدعم العمومي للإنتاج والتصدير.

ومن جهته، استعرض ممثل الاتحاد الإقليمي لمهنيي المركبات النفعية الدور الذي يؤديه هؤلاء المهنيون في نقل العاملات والعمال الزراعيين، في ظل غياب الاستجابة لمطالبهم. وذكر بوقفتهم الاحتجاجية التي نظموها يوم السبت 10 أكتوبر 2026، تنديدًا بغلاء أسعار الغازوال، ومطالبةً بتسوية وضعيتهم المهنية والاستجابة لملفهم المطلبي.

إن المجلس النقابي، إذ يندد بهذه الانتهاكات، ويحمّل المشغّلين مسؤولية احترام حقوق الشغيلة، ويطالب السلطات ومصالح الشغل المعنية بالتدخل الفعلي لوضع حد للخروقات، يؤكد المواقف والمطالب التالية:

أولًا، الدفاع عن الحريات النقابية وكرامة الشغيلة:

• إدانة جميع أشكال التضييق والتمييز بسبب الانتماء أو النشاط النقابي، والمطالبة بإرجاع المطرودات والمطرودين لأسباب نقابية، ووقف الضغوط والممارسات الانتقامية ضد المناضلات والمناضلين.

• احترام المكاتب النقابية وأستقبال ممثليها، وفتح حوار جدي بشأن الملفات المطلبية، وتنفيذ الاتفاقات المضمنة في محاضر الحوار ضمن آجال واضحة، مع متابعة مدى الالتزام بها.

• رفض السب والإهانة وسوء المعاملة، وصون كرامة العاملات والعمال في جميع مواقع العمل.

ثانيًا، تحسين الأجور وضمان الاستقرار والحقوق الاجتماعية:

• رفع الأجر اليومي إلى 150 درهمًا صافيًا، وتحديد مدة العمل اليومية في ست ساعات كحد أقصى.

• ضمان الاستقرار في الشغل، ووضع حد لاستعمال العقود المؤقتة المتجددة والوساطة في التشغيل للتحايل على الحقوق والأقدمية والتخلص من العاملات والعمال.

• وضع حد لظاهرة «الموقف» وهشاشة التشغيل، وضمان حقوق العاملات والعمال المياومين، وفي مقدمتها التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتمتيعهم بالتغطية الصحية والتأمين ضد حوادث الشغل.

• أداء الأجور والتعويضات المستحقة، بما فيها التعويض عن ساعات العمل الإضافية، وصون المنح والمكتسبات، وضمان الاستفادة الفعلية من العطلة السنوية المؤدى عنها.

• تسوية ملفات المرض وضمان الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وتوفير الماء الصالح للشرب وشروط الصحة والسلامة المهنية بالضيعات ومحطات التلفيف، ووسائل الوقاية الملائمة لطبيعة العمل، خصوصًا عند استعمال المبيدات.

• التضامن مع الاتحاد الإقليمي لمهنيي المركبات النفعية في مطالبه المتعلقة بغلاء الغازوال وتسوية الوضعية المهنية وتحسين شروط النقل.

ثالثًا، تحمّل المسؤوليات وتعزيز التنظيم والتضامن:

• مطالبة السلطات ومصالح تفتيش الشغل بتكثيف المراقبة، ومعالجة الشكايات، ومساءلة المسؤولين عن الخروقات، وضمان تنفيذ الالتزامات دون تسويف.

• تحسين ظروف السكن والعيش بالأحياء والتجمعات التي تقطنها أسر العاملات والعمال الزراعيين.

• رفض قانون الإضراب، والمطالبة بإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي، ورفض أي تراجع عن ضمانات مدونة الشغل أو مكسب التقاعد.

ويؤكد المجلس تضامنه مع جميع العاملات والعمال الذين يتعرضون للطرد والتضييق والحرمان من حقوقهم، ويدعو المكاتب النقابية الى تعزيز التضامن الميداني.

كما يدعو عموم الشغيلة الزراعية بالإقليم إلى الانخراط في التنظيم النقابي ورص الصفوف، ويؤكد الاستعداد لخوض الأشكال النضالية التي تقررها الأجهزة النقابية، دفاعًا عن المطالب العادلة وانتزاعًا لشروط عمل وعيش كريمة.

**خميس أيت عميرة، في 18 أكتوبر 2026**

# بوتفردة بين الفقر وانسداد الافاق

**الداودي الحسين**

تزامنا مع اليوم الدولي لمحاربة الفقر (17 أكتوبر)، اخترت أن أتحدث عن قرية مهمشة في هذا البلد غير السعيد. إنها قرية « بوتفردة» التابعة ترابيا لإقليم بني ملال . قرية تفتقر لأبسط مقومات العيش الكريم وساكنتها تعاني الفقر المدقع ، الجوع والحرمان . لم تر شيئا من المشاريع المهيكلة للحكومات المتعاقبة ولا اثر لمطالبها في «برامج» المترشحات والمترشحين لبرلمان الأعيان الذي يشرع لمصالح الكتلة الطبقية السائدة .

اسم القرية يقرأ بصعوبة على اللوحة الطرقية التي تشير إلى اتجاه القرية، «الطريق» المؤدية إلى مركز القرية لا يتجاوز عرضه 3 أمتار على أقصى تقدير ووضعيته كارثية، أتمنى أن يكون ضمن برامج المديرية الإقليمية لوزارة التجهيز، عند مدخل القرية تتراكم الأتربة وعلى جنبات الممر الذي يتوسط القرية يوجد مقر الجماعة التي من حق الساكنة أن تتساءل على دورها أمام الوضع المأسوي الذي تعيشه الساكنة. البيوت مهترئة ومظهرها يوحي بالهشاشة والبؤس وعدم صلاحيتها للسكن (خاضت الساكنة خلال الأشهر الماضية احتجاجات من اجل تراخيص البناء). من خلال الشكل الخارجي للمنازل يمكن تكوين فكرة عن الداخل حيث القاطنون أكيد يعانون الأمرين من اجل توفير لقمة العيش نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية للفلاحين الفقراء، غياب فرص العمل وانسداد الآفاق أمام الشباب.

لا يحتاج المرء إلى البرهنة أن الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للساكنة بعيدة المنال في ظل تعاقب نفس السياسات من طرف حكومات متشابهة لا يهمها مصير نساء، أطفال وشباب بوتفردة والمناطق الجبلية بشكل عام بقدر ما تهمها مصالح الرأسمال الذي يراكم الأرباح على حساب حق الكادحين في الصحة ، التعليم والسكن . أكيد أن المستوصف الوحيد في القرية لا يتوفر على ابسط التجهيزات الطبية والطبيب الذي يزور القرية مرة في الأسبوع ليقوم بالكشف عن المرضى ووصف أدوية يجب على السكان التنقل إلى المناطق المجاورة لجلبها إذا توفرت وسائل النقل المرتبطة بالأسواق الأسبوعية للقرية والمناطق المجاورة (اغبالة. تزي نسلي) قبل أن تعود القرية إلى هدوئها ورتابتها.

تتوفر القرية على مجموعة مدرسية وثانوية تاهيلية تفتقران للتجهيزات الضرورية وتعرفان خصاصا في الأطر التربوية والإدارية التي تعاني من غياب ادنى شروط الاستقرار الوظيفي والاجتماعي، لذلك تنتظر نتائج الحركة الانتقالية لكنها تقوم بواجبها المهني بكل تفان من اجل تربية وتعليم أطفال القرية الذين يراهنون على التعليم من اجل تغيير الأوضاع المعيشية لهم ولأسرهم ومغادرة القرية في أول فرصة .

إن فضاءات الترفيه والرياضة غائبة تماما بالقرية وتعتبر ضربا من ضروب الخيال ، أكيد أن القرية لن تنال حصتها من المشاريع الرياضية الكبرى التي تتوجه لخدمة الرأسمال العالمي المرتبط بالتظاهرات الرياضية الكبرى على حساب حق أبناء وبنات المغرب المنسي في فضاءات رياضية وثقافية لتطوير وتنمية مهاراتهم الرياضية والفنية .

من المؤكد ان قرية بوتفردة ومثيلاتها من القرى المهمشة ستنتظر كثيرا لمداواة جراحها ، سوف لن تراهن على السياسات الطبقية والتبعية بقدر ما عليها الرهان على انتفاضة شبابها ، نسائها ورجالها وانخراطهم في بناء أدوات الدفاع الذاتي للجماهير الكادحة لتوفير شروط ميلاد بديل سياسي واجتماعي يقطع مع السياسات المسكنة الحالية ويضع مصالح الجماهير الشعبية في صدارة الاهتمامات ويفتح الطريق أمام بديل ديمقراطي، اجتماعي ، فيدرالي بأفق ثوري يمكن ضحايا السياسات الطبقية من تقرير مصيرهم السياسي، الاقتصادي والثقافي .

**بني ملال في 24 اكتوبر 2026**

# في تشريح مجتمع اللانمط: حين يسقط القناع عن الاستعمار الجديد

عبد الله السامي

## 1- تشخيص اللانمط: مجتمع هجين خارج التصنيفات الكلاسيكية .

المجتمع المغربي المعاصر لا يمكن تصنيفه ضمن النماذج النظرية الجاهزة في علم الاجتماع السياسي. فهو ليس مجتمعا رأسماليا كلاسيكيا تملك فيه بورجوازية وطنية منتجة وسائل الإنتاج وتقود مشروعا صناعيا وطنيا، كما حدث في أوروبا، وليس مجتمعا اشتراكيا تملك فيه الجماهير الكادحة بشكل جماعي أدوات الإنتاج وتديرها ديمقراطيا، وليس حتى مجتمعا إقطاعيا صريحا بعلاقاته الواضحة بين السيد وألقن.

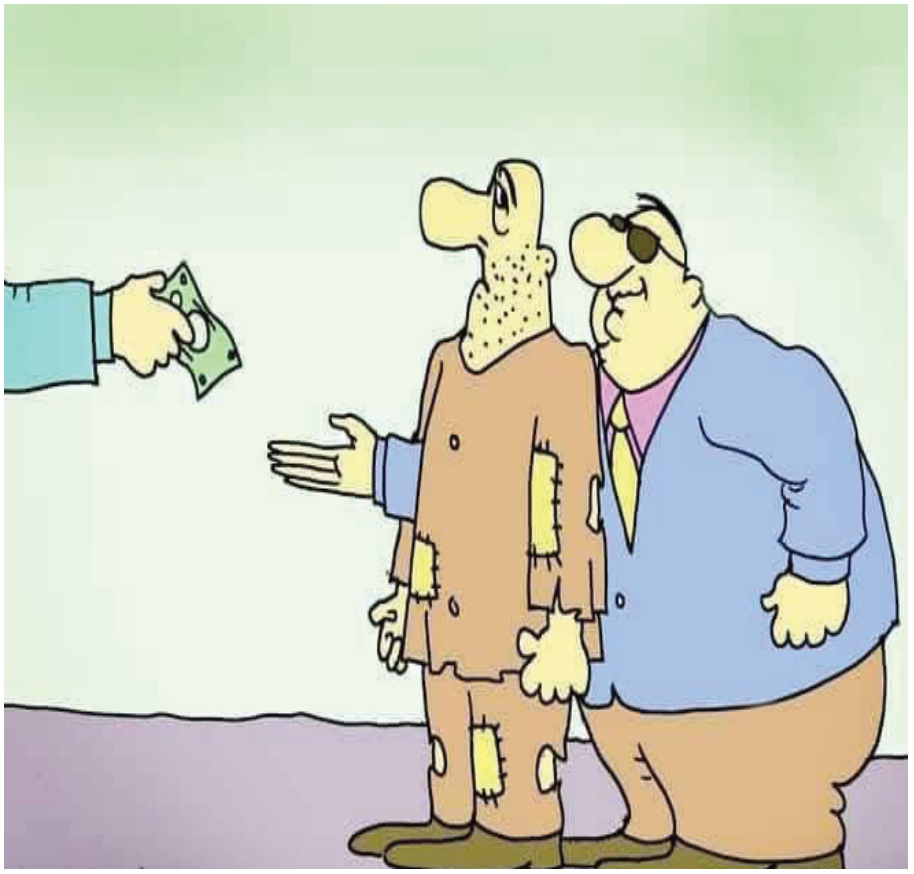
نحن أمام مسخ تاريخي، هجين مشوه، نتاج تراكم عقود طويلة من التبعية للمركز الرأسمالي العالمي، ومن التراجع عن مشروع التحرر الوطني الذي رُفع بعد الاستقلال الشكلي. هذا المجتمع يمكن وصفه بأنه مجتمع طفيلي وريعي بامتياز. هو ليس طوباويا يحلم بتحقيق العدالة الاجتماعية، وليس ليبراليا حقيقيا يضمن على الأقل قواعد المنافسة وحرية السوق التي يتبجح بها منظروه، وليس اشتراكيا يضمن التوزيع العادل للثروة . إنه مجتمع اللانمط، مجتمع التبعية المركبة الذي يعيش على هامش الرأسمالية العالمية، باقتصاد غير مهيكل ضخم، وفئات اجتماعية متآكلة، وبرجوازية كمبرادورية لا تنتج بل تتوسط وتسمسر.

## 2- جوهر الأزمة: الاستعمار الجديد والمعمرون الجدد

المفهوم المفتاحي الذي نقدم لمعرفة هذا اللانمط هو مفهوم المعمرين الجدد أو الاستعمار الجديد. فالاستعمار لم ينته برحيل الجندي الأجنبي وإنزال العلم ، بل غير جلده وشكله وأدواته .

المعمر القديم كان يأتي بالبندقية والبدلة العسكرية والاحتلال المباشر للأرض . أما المعمر الجديد فيأتي في بدلة أنيقة ، يحمل حقيبة دبلوماسية ، ويقدم نفسه كشريك ومستثمر . يأتي في شكل عقد استثمار مجحف ، واتفاقية تبادل حر غير متكافئة ، وقرض مشروط من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، وشركة عابرة للقارات تسيطر على القطاعات الاستراتيجية .

هذه الشركات العابرة للقارات هي التي تنهب الثروات الحقيقية للشعب : الفوسفاط في المناجم ، والثروة السمكية في البحر ، والأراضي السلالية والخصبة ، والمياه الجوفية . هي من تمتص فائض القيمة الذي يخلقه العامل والفلاح المغربي بعرقه ، وتحوله إلى أرباح طائلة يتم تصديرها إلى بنوك باريس ولندن ونيويورك . وهي بهذا المعنى ليست مجرد فاعل اقتصادي ، بل هي الدولة الحقيقية ، الدولة العميقة التي تقرر . فهي التي تحدد الأسعار في السوق ، وتفرض مستوى الأجور المتدني، وتوجه



السياسة الفلاحية نحو التصدير على حساب الأمن الغذائي للشعب ، وتوجه السياسة الصناعية نحو التركيب والمناولة الرخيصة لا نحو التصنيع الثقيل المنتج .

## 3 - دور الدولة المحلية: من دولة وطنية إلى حارس للعرين ووكيل أعمال .

في ظل سيطرة هذا الوحش الاحتكاري الأجنبي ، تتغير وظيفة الدولة المحلية بشكل جذري . فهي لم تعد دولة بمعنى المشروع الوطني المستقل الذي يرعى مصالح شعبه ويخطط لتنميته . لقد تقلصت وظيفتها لتصبح مجرد حارس للعرين ، أي حارس لمصالح الرأسمال الأجنبي ، ووسيط ووكيل أعمال للاحتكار الأجنبي لدى الشعب .

الدولة المحلية تضمن الأمن والاستقرار اللازمين لعمل الشركات ، وتوفر لها البنية التحتية والتشريعات المحفزة والإعفاءات الضريبية ، وتقمع أي حركة احتجاجية عمالية أو فلاحية قد تهدد مصالحها . هذا التحول يفسر لماذا أصبحت كل فئات الشعب ، من الفلاح الصغير المعدم الذي فقد أرضه وماءه ، إلى الموظف المتوسط المثقل بالديون ، إلى المعطل حامل الشهادة الذي لا يجد فرصة ، جميعهم تحت رحمة هذا النظام.

المفارقة الخطيرة هي آلية إنتاج الوعي الزائف . فالجماهير الكادحة ، نتيجة القهر الإعلامي والثقافي، أصبحت تقدم الولاء لهذا الوكيل المحلي الجديد ، وتنشده لحل معضلاتها ، وتترجاه ليحميها ويوفر لها الفتات ، معتقدة واهمة أنه هو المنقذ والمخلص . بينما هو في حقيقة التحليل الطبقي ليس إلا السمسار الذي يسهل عملية النهب . لقد نجح النظام ببراعة في قلب الصورة ، حيث أصبح الكادح يرى في جلاده منقذا ، وفي من يسرق قوته حاميا له . وهذا هو قمة الاغتراب السياسي .

## 4 - لماذا الماركسية اللينينية هي البديل التاريخي الوحيد ؟

بعد هذا التشخيص القاتم، نؤكد أن كل المشاريع الأخرى قد أفلست تاريخيا في مواجهة هذا المسخ . فالمشروع الليبرالي الذي وُعدنا به لم ينتج سوى المزيد من البطالة والفقر وتدمير القدرة الشرائية وتفكيك الخدمات العمومية باسم التقويم الهيكلي . والمشاريع الطوباوية الشعبوية لم تنتج سوى خطب جوفاء وشعارات فضفاضة دون أدوات تحليل أو برنامج عمل .

هنا بالضبط ، تتجلى عظمة وسمو المنهج الماركسي اللينيني ، لأنه المنهج الوحيد القادر على تقديم ثلاثة أشياء معا : أدوات تحليل علمي لفهم هذا الواقع المركب ، وبرنامج خلاص واقعي ، وأداة تنظيمية لتنفيذ هذا البرنامج . فهو لا يبيع أوهام الجنة الموعودة ، ولا يكذب كذبة الليبرالية بأن السوق الحر سيحرر الجميع ، بينما هو في الواقع لا يحرر إلا رأس المال الاحتكاري ليزداد توحشا وتركيزا .

## الخلاصة في ثلاث نقط محورية مترابطة :

أولاً: التحرير الحقيقي يبدأ من استعادة وسائل الإنتاج .

هذه هي القاعدة المادية لكل استقلال حقيقي . فما دامت المناجم والبحار والمصانع الكبرى والأراضي الخصبة في يد الشركات العابرة للقارات وحلفائها من الكمبرادور المحلي ، فلا يمكن الحديث عن سيادة ولا كرامة ولا استقلال . الحل هو انتزاع هذه الوسائل وتأميمها وجعلها ملكا جماعيا للشعب ، تدار بشكل ديمقراطي مباشر من طرف المنتجين أنفسهم عبر مجالس العمال والفلاحين . هذا هو الشرط المادي لتحرير العمال والكادحين والفلاحين الفقراء من الاستغلال .

ثانيا : طرد الشركات العابرة للقارات كضرورة طبقية وليس مجرد شعار :

الدعوة لطرد هذه الشركات ليست خطابا شعبويا عاطفيا ، بل هي ضرورة موضوعية تفرضها قوانين الصراع الطبقي . فهذه الشركات هي الشكل المعاصر والمباشر للاستعمار ، وهي المضخة العملاقة التي تمتص دماء الاقتصاد الوطني . لذلك لا يمكن تصور أي تنمية حقيقية أو سيادة وطنية مع بقائها . المطلوب هو قطع حبل التبعية هذا بشكل جذري ، وإلغاء كل اتفاقيات النهب والمعاهدات غير المتكافئة ، وبناء اقتصاد وطني مستقل ومخطط يلبي حاجيات الجماهير الواسعة في التعليم والصحة والسكن والشغل ، لا حاجيات السوق العالمية وجشع المساهمين الأجانب .

ثالثاً : وأد رموز الاستعمار الجديد وهزم مشروعه الثقافي .

رموز الاستعمار الجديد ليسوا مجرد أفراد أو شركات ، بل هم منظومة متكاملة . إنهم ثقافة كاملة تروج للفردانية والاستهلاك والتبعية، ومنظومة قيم تكرس الدونية ، وإعلام مأجور يزيف الوعي، ونخبة مثقفة باعت نفسها للمانح الأجنبي مقابل فتات المنح والمؤتمرات ، وبيروقراطية فاسدة تعيش على السمسرة والعمولة . هزم هذا المشروع لا يمكن أن يتم بالرجاء أو بتقديم الولاء أو بانتظار إصلاح من فوق . بل يتم عبر التنظيم الواعي والمنظم للطبقة العاملة وحلفائها الموضوعيين من الفلاحين الفقراء والطلبة الثوريين وعموم الكادحين في أداة ثورية صلبة: الحزب الطليعي الثوري . هذا الحزب هو القادر وحده على قيادة الصراع الطبقي ، وفضح الوعي الزائف ، وبناء سلطة بديلة حقيقية ، سلطة مجالس العمال والفلاحين الديمقراطية.

المجتمع الذي نعيشه اليوم هو الدليل الحي والملموس على إفلاس كل الأطروحات التي حاولت تجميل وجه الاستعمار الجديد. مقولة لا أحد يشبهنا إلا نحن صحيحة في وصف خصوصية معاناتنا وتجربتنا، لكن طريق الخلاص واحد ويشبه طريق خلاص كل الشعوب المضطهدة عبر التاريخ ، من كوبا التي أممت شركات السكر الأمريكية ، إلى فيتنام التي هزمت أكبر إمبراطورية عسكرية . الخلاص يمر حتما عبر تحرير الأرض من سيطرة الاحتكار، وتحرير الإنسان من الاستغلال، وهو ما يجعل المنهج الماركسي اللينيني ، بتحليله المادي الجدلي ووضوحه الطبقي وصرامته التنظيمية ، يظل البوصلة الوحيدة التي لا تحيد .

# هندسة شرعية الديستوبيا

سعيد رحيم

يعكس المشهد السياسي في المغرب لما بعد انتخابات 23 شتنبر 2026، التي لم تختلف جوهريا عما سبقها، صورة أخرى منبعثة من الفساد السياسي والمالي، المعتاد.

غير أن الإرهاصات الأولى لما بعد الإقتراع الأخير، بشأن الحكومة، التي برزت في 16 أكتوبر 2016، وفقا للفصل 47 من الدستور، تجعلنا أمام قراءة جديدة لما تحمله هندستها من مؤشرات لا يمكن المرور عليها مرور الكرام ولا هي مجرد صدفة تقنية في جمع أرقام مجردة وتوزيعها على مكونات تمت إعادة تدوير ها سياسيا.

تعلم جميعا أن الترتيبات السياسية الكبرى في بلدان الاستبداد والفساد والخبث الأخلاقي الخيالي - كمافي تصورات الإغريق - غالبا ما تكون بيد جهاز الدولة لا بيد موازين القوى الحزبية المنبثقة عن إرادة شعبية. إلا إذا تم تفريغ الأحزاب ذات العمق الشعبي من مضامينها السياسية والإيديولوجية ومن كل ما له صلة بمبادئ الديمقراطية والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. ناهيك عن الشعارات الحزبية الكبرى المناهضة للرأسمالية المتوحشة ،خاصة بالنسبة للأحزاب التي تتبنى الإشتراكية والشيوعية، أساسا.

## - صدر الدولة

من عادة الدولة المستبدة ألا يتسع صدرها لأحزاب مخالفة لها ولتصوراتها السياسية والإيديولوجية، لن تقربها منها إلا حين تفرغها من المضامين المناقضة لها، وإن كانت مجرد أحزاب إصلاحية، كي تتماهى مع الخطاب الرسمي للدولة ولطبيعتها الطبقية.

- عود على بدء

في 1981، جمعتنا ظروف الاعتقال السياسي مع مناضلين من حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبيه - الذي كان له صيت قوي في المعارضة المؤسساتية مبني على الإشتراكية والديمقراطية والتحرير - ومناضلين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، على إثر موجة القمع، التي أعقبت انتفاضة 20 يونيو بالدارالبيضاء وفشل المؤتمر الوطني 17 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب. طبعا، لم يكن من بين الطلبة المعتقلين آنذاك أيٌ من طلبة الإتحاد الاشتراكي، بل مناضلين ممن كان يطلق عليهم "رفاق الشهداء-المهدي وعمر" إلى جانبنا تيار الطلبة القاعديين في "أوطم" ومناضلين من المنظمتين الماركسيتين إلى الأمام" و" 23 مارس" التي تحول البعض منها إلى "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" وآخرون إلى "النهج الديمقراطي العمالي".




لم تكن تلك المرة الأولى التي يجمع فيها النظام هذا التنوع من مناضلي الصف اليساري الديمقراطي الإشتراكي ومناضلي اليسار الجذري الراديكالي، فقد سبق جمعهم في معتقلات مرات عديد منذ ما بعد الاستقلال الشكلي في سجون مختلفة.

## - أفق التحول القادم

تعمدت إثارة هذه الفقرة من تاريخ العلاقة الصدامية والمتشنجة بين النظام السياسي القائم آنذاك واليسار المغربي بفصيليه؛ الإصلاحي والجذري للتوقف عند ملاحظة أساسية، مؤشرا مرجعيا للتحولات السياسية القادمة عبر حركية الشد والجذب، الأخذ والعطاء في الصراع حول ظروف عيش المعتقلين المناضلين داخل سجن لعلو بالرباط (عام 81) بين هذه المكونات السياسية تحت الاعتقال من جهة وإدارة السجون كامتداد للنظام من جهة أخرى.

فبينما كانت أهم محطات الصراع من أجل تحسين شروط الحياة داخل المعتقل يعلنها ويتزعمها معتقلو اليسار الراديكالي بشأن ظروف الإقامة والصحة والتغذية والدراسة والحصول على الكتب والجرائد والمجلات وظروف الزيارات العائلية وغيرها.. إذ يبلغ الصراع بين هذا المكون وإدارة السجون درجة تدفع إلى العصيان، أو الدخول في إضرابات عن الطعام وإصدار بلاغات إلى الرأي العام الوطني والدولي، كان الصف الإصلاحي من المعتقلين الاتحاديين يتوسط الصراع لإيجاد مخرج ينزع فتل الأزمة، أحيانا بين الطرفين.

كانت هذه أولى الإرهاصات، من وجهة نظري، تؤهل لأفق سياسي على صعيد جهاز الدولة متوقعا إمكانية موضوعية لتبوؤ الأحزاب الإصلاحية المنبثقة عن الحركة الوطنية مكانة في السلطة التنفيذية، مقابل تموقع اليسار الراديكالي المتوالد من إلى الأمام و23 مارس ومن التيارات الجذرية للأحزاب الإصلاحية في المعارضة، حيث لا مكانة للأحزاب الإدارية التي صنعها نظام الاستبداد في الخريطة السياسية التي نحن عليها اليوم.

## - وضع في الصورة

نحن اليوم أمام تشكلة حكومية مكونة أساسا من أحزاب خرجت من رحم الحركة الوطنية، وفقا لما توقعناه - صوريا - قبل 45 عاما. تصور نابع من واقع الاحتكاك والصراع السياسي والفكري اليومي من داخل مختبر زوايا سجن مغلق، ولا حاجة للتطرق لحكومة التناوب التوافقي بقيادة حزب الاتحاد الاشتراكي، لحيثيات وظروف، جد خاصة.

إن فرضية إلحاق أحزاب المعارضة الإصلاحية بالسلطة التي صارت اليوم حقيقة - بعد 45 عاما، على آخر اعتقالات في صفوف "الاتحاد الاشتراكي وقليل من المنتمين لقواعد التقدم والاشتراكية" - في سلطة حكومية يتصدرها حزب إداري ساهمت في تأسيسه، قبل عقدين من زمن "العهد الجديد"، أسماء كانت محسوبة على اليسار الجذري، بعد أن خضعت لمراجعات ذاتية تتقاطع مع توجهات "المخزن النيوليبرالي"، أطلق عليه إسم "الأصالة والمعاصرة"، محاولة للحد من ظاهرة تفريخ الأحزاب الإدارية المصطنعة والتي أصبحت عبئا على الحياة السياسية عموما، وقد حان وقت التخلص منها تدريجيا عبر إحراجها في مقاعد المعارضة البرلمانية لكي تعارض سياسة خُلقت منها وترعرعت في كنفها واستظلت بظلالها لعقود طويلة من الزمن وهي التي ولدت وفي فمها ملعقة من ذهب.

ارتباط بما سبق أن أعلنته في مقدمة هذه الورقة، من إن الاستبداد لا يمكن له إشراك أحزاب معارضة ذات عمق شعبي في سلطته إلا بعد إفرغها وتعريتها من محتواها السياسي والإيديولوجي، فإن هندسة إشراكها اليوم في نسخة حكومة 2026، يوكد صواب فرضية إفراغها من محتواها المادي والمعنوي والبشري وبعد إخضاعها لمنقلب شعار "التغيير من الداخل" بشكل معاكس، إلى أن صارت شبيهة بالأحزاب الإدارية، لا يميزها شيء عن "الوافدين الجدد " في تشكلة حكومية جديدة مدثرة بغشاء شرعية تاريخية متآكلة.

وعلى حد قول الفيزيائيين: "إن الطبيعة تخجل من الفراغ" فإن هندسة إلباس الفساد والاستبداد السياسي غشاء شرعية تاريخية مفرغة من أي محتوى ديمقراطي سياسيا واجتماعيا واقتص

# «جيل z 212 » والغضب المستمر

خلال العقدين الأخيرين شهدت دول رأسمالية عديدة ودول الرأسمالية التابعة بالجنوب انتفاضات شبابية غير مسبوقة. في هذا السياق تندرج احتجاجات «جيل زاد212» التي اشعلت شوارع عدد من المدن المغربية وقبله كانت حركة 20 فبراير وحراك الريف. هذه الاحتجاجات لا يمكن اعتبارها مجرد ردة فعل ظرفية تسبب فيها غلاء المعيشة، بل هي مؤشر على تفاقم التناقضات البنيوية التي تعتمل بداخل المنظومة النيوليبرالية المعولمة.

لقد استطاعت حفنة من الرأسماليين الاحتكاريين الاستحواذ على معظم الثروة التي ينتجها العمال وكل الاجراء في وقت تتدهور فيه الأحوال المعيشية للطبقات الشعبية باطراد. فمع تطبيق السياسات النيوليبرالية سادت الهشاشة والفقر وارتفعت نسبة البطالة وتراجعت القدرة الشرائية لمعظم الطبقات الاجتماعية بما فيها المتوسطة، كما تم الاجهاز على المرفق العمومي. وحين يتم تـُحمـّيـَل العمال وكل الفئات الشعبية، وفي مقدمتها الشباب، أعباء اختلالات أزمة لا يتحملون فيها أية مسؤولية، سيعود الشباب لا محالة للشارع وستستمر الاحتجاجات، وما يقع اليوم بعدد من الدول الاوربية خير دليل على ذلك.

# «جيل زاد»: غضب شبابي يجد صداها بشوارع مدن مغربية

بوتبغى الحسين

في السنة الماضية شهد المغرب ودول أخرى عديدة شبابا يطلقون على أنفسهم «جيل زاد» وهم يكتسحون شوارع المدن تعبيرا عن غضبهم لاستفحال التفاوتات الطبقية وانتشار الفساد والتفقير والتهميش. وقد استطاع هؤلاء الشباب في حالات عدة ان يسقطوا رؤساء دول وان يغيروا حكومات. فبعد دولة كينيا وما شهدته من احتجاجات، اشتعلت شوارع بنغلاديش، وصربيا، واندونيسيا، والفلبين وفيما بعد ذلك النيبال، ثم جاء الدور على المغرب حيث شهدت عدد من مدنه خروج الشباب بأعداد غفيرة للشوارع للتعبير عن رفضهم لاستفحال الفوارق الطبقية وضد الفساد والمحسوبية والزبونية المستشرية بالمجتمع وبدواليب الدولة.

«جيل ز اد» هي تسمية أطلقت على شباب ما دون 25 سنة، ازداد ما بين منتصف التسعينيات من القرن الماضي وأواخر العقد الأول من الالفية الحالية. يعتبرهم عدد من الباحثين جيل مدمن على التكنولوجيا لدرجة ان هواتفهم المحمولة صارت امتدادا لأجسادهم، وانهم يتخذون من شبكات التواصل الاجتماعي أهم وسيلة لترسيخ انشطتهم في الواقع. بعض الكتابات تعرف هذا الجيل ايضا ب»المواطنين الرقميين». غير ان الاستخدامات الشائعة لهذا المفهوم، سواء في السياق العام او في المجال العلمي، تبقى الى حد ما فضفاضة وغير دقيقة، فهذا المفهوم الذي صار جزءا مألوفا من اللغة المتداولة، غالبا ما يحيل على صورة نمطية عن هؤلاء الشباب. لذلك فهنالك من المهتمين من يرى ان مفهوم «الجيل» وهو مرادف ل»فئة المواليد» يشير الى ان الأفراد الذين ينتمون لنفس الجيل لا يشتركون في أي خصائص عدا كونهم ولدوا بالفترة الزمنية ذاتها.

الى جانب هذا المصطلح هنالك ما يطلق عليه «الجيل التاريخي» ويقصد به المجموعة البشرية التي تتقاسم نفس الاهتمامات وتشترك في وعي جمعي نابع عن كون افرادها يتواجدون بموقع واحد في مسار تاريخي. اما من النحية السوسيولوجية فيطلق مفهوم «جيل» على مجموعة من الأشخاص الذين يتقاسمون نفس العمر وعاشوا نفس التجارب واحداث تاريخية، فترتبت عن تلك التجارب تقارب في النظرة للعالم وفي نمط التفكير.

هكذا اجمع باحثون ان جيل زاد يتميز بكونه عاش نفس الاحداث التاريخية ومنها الازمات المؤلمة المتتالية التي واجهت النظام الرأسمالي المعولم. فقد عايش ظهور واستعمال الانترنيت وكذا أزمات عدة، الاقتصادية منها والبيئية والطاقية والاجتماعية التي هزت المنظومة الرأسمالية. وترتب عن تطور وتوحش هذه المنظومة ارتكاب جرائم ابادة جماعية وجرائم حرب كما خلفت كوارث بيئية واجتماعية، منها تعمق الفوارق الاجتماعية وتزايد في نسبة الفقر والهشاشة وارتفاع في صفوف البطالة كما كانت وراء صعود اليمين المتفاشي واكتساح التفاهة واشعال الحروب المدمرة عبر كل القارات.

لا يبدو ان كل الباحثين متفقون على الأفكار المقدم أعلاه. فالجميع لا يسلم بان تقاسم نفس العمر او معايشة الاحداث التاريخية ذاتها كفيل بان يولد نمطا فكريا واحدا ونفس الرؤية للعالم وسمات مشتركة. بل ان الأصل والواقع الاجتماعين والمستوى التعليمي والوعي وكذلك النوع، عوامل تساهم في ظهور مجموعات متباينة في أوساط الشباب. ومهما يكن الامر فالموجات الشبابية الغاضبة المشكلة «لجيل زاد» اكتسحت الشارع العام وكان لذلك تأثير شبيه بتدحرج كرة الثلج على المستوى العالمي. وقد ساهم في رسم هذه الصورة وعزز الشعور بها تقارب فترات التحركات الاحتجاجية والاعتماد المشترك على شبكات التواصل الاجتماعي واستخدام رموز متشابهة تمت للثقافة الشعبية، بغرض التعبير عن المطالب. وبالرغم من ذلك، فلا يمكن الجزم بان «جيل زاد» يشكل كتلة متجانسة. لقد انطلقت احتجاجات شباب «زاد» بشكل سريع ومتتالي لوجود أسباب موضوعية أدت لذلك، ورغم ذلك تظل هنالك دوما خصوصيات محلية، فالحكومات القائمة تختلف من بلد لأخر، وكذلك الشباب أنفسهم فهم لا يتحملون المظالم ذاتها بالطريقة نفسها، فضلا على ان «العامل الأول المفجر» للانتفاضة الشبابية يلعب دورا حاسما خاصة عند الانطلاقة.

بالمغرب كانت الشرارة التي أطلقت حراك «جيل زاد 212» منتصف سبتمبر 2025، هي موت ثمانية نساء جئن للولادة بمستشفى الحسن الثاني بأكادير، فلفظن انفاسهن اثناء إجراء عمليات قيصرية. إثر ذلك وجه الشباب أصابع الاتهام الى الاستثمارات الضخمة في ملاعب كبرى تعتزم الدولة بنائها في إطار الاستعداد لاستقبال كأس العالم لسنة 2030، وذلك في وقت يعاني فيه قطاع الصحة، من بين قطاعات أخرى حيوية، من اختلالات واضحة.

بدأ الحراك بالمغرب يوم 27 شتنبر 2025، غير ان تشكله التنظيمي تم بداية عبر «ديسكورد» (Discord)، وهي منصة وظفها الشباب بغرض التنسيق، لتحديد مواقع الاحتجاج، ولمناقشة المطالب ودعوة شخصيات معروفة بنشاطها او بخبراتها لإعطاء توضيحات في مجال معين. وتعزى نشأة الحراك الى أسباب ترتبط في آن واحد بعوامل بنيوية وأخرى ظرفية مرتبطة بالسياق، وقد لخصها الشباب في شعار: «بركا من الملاعب، زدنا فالصبيطارات». ومعلوم ان الحركة الاحتجاجية ل»جيل زاد212» انطلقت من مستشفى الحسن الثاني بأكادير وكانت قد عبئت جماهير شبابية غفير لم تبارح الشارع منذ حراك الريف لعامي 2016/2017. ووضع المستشفيات بالمغرب معروفة جيدا لدى المغاربة، فهذه المؤسسات العمومية تشكو النقص في كل شيء، في الأطر والتجهيزات وتعاني من اختلالات عدة كما ان ولوجها يعيشها السكان كتجربة مؤلمة وصادمة.

في الوقت الذي يعاني فيه قطاع الصحة العمومية من نقص حاد في الإمكانيات ومن الأطر، تواصل النيوليبرالية مفعولها من خلال تعزيز نمو قطاع الصحة الخاص الذي تتسم تكاليفه بارتفاع مهول. وهذه الدينامية التي أدت لتخريب المستشفى العمومي وعززت القطاع الصحي الخاص أدت الى تفاقم الفوارق الطبقية والتفاوتات في الحصول على الرعاية الصحية، اذ تم استبعاد الفئات الأكثر هشاشة والطبقات الشعبية من هذا النظام نظرا لتكاليفه الباهظة، وقد تضطر في الحالات القصوى للاقتراض او لبيع ممتلكاتها بغرض تغطية نفقات الاستفادة من خدمات القطاع الخاص.

بالعودة لحركة «جيل زاد212» هنالك ظاهرتين وجب التوقف عندها. الأولى تتمثل في إصرار البعض من داخل الحراك للإشارة الى ان مطالبهم لا تندرج ضمن خانة اليسار ولا خانة اليمين، بمعنى آخر انهم «لا يمارسون السياسة»، وذلك بهدف النأي بأنفسهم عن التنظيمات السياسية. اما الظاهرة الثانية فهي متعلقة بصيرورة وتطور الحراك، بحيث في منتصف الأسبوع الأول من الاحتجاجات، دعا المتظاهرون الى استقالة الحكومة، بالرغم من ان هذا المطلب لم يكن مدرجا من بين المطالب منذ البداية. ويعزى هذا التحول الى غياب استجابة علنية وسريعة من جانب الحكومة، في وقت كان فيه آلاف الشباب يتواجدون في الشارع، بالإضافة الى القمع الذي تواجه به الاحتجاجات، والذي اعتبر خرقا لممارسة حق التظاهر السلمي. في هذا السياق لابد من الإشارة الى ان بداية أكتوبر2025 قد شهدت شوارع المغرب نوبات عنف شديدة حيث سجلت اعمال شغب وتخريب وأسفر ذلك عن استشهاد ثلاثة شبان نتيجة الرصاص الذي أطلقه الدرك على المحتجين بمدينة القليعة بإقليم اكادير. لكن من المؤكد انه لا القمع ولا الاعتقالات والمحاكمات الصورية قادرة على اخماد غضب الشباب مادامت الأسباب التي كانت ورائه لا تزال قائمة.

وجب التذكير في الختام، ان المغرب عرف خلال العقدين الأخيرين محطتين في مسار الحراك الاحتجاجي أسهمتا في إعادة تشكيل النقاش السياسي والاجتماعي، وعبّرتا عن تحولات عميقة في علاقة الشباب بالشأن العام وبمؤسسات الدولة. المحطة الأولى هي حركة 20 فبراير، التي طالبت بإصلاحات سياسية ودستورية، وتعزيز الديمقراطية، ومحاربة الفساد، وترسيخ العدالة الاجتماعية. المحطة الثانية تمثلت في حراك الريف سنة 2016، الذي كان له ارتباط جغرافي بمنطقة الريف، وبمطالبه الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، المتمحورة حول التنمية المحلية وتحسين الخدمات العمومية، وضمان الكرامة والعدالة المجالية.

في هذا السياق، يدخل حراك «جيل زاد212» باعتباره امتدادا لهذا المسار الاحتجاجي. فهو يندرج ضمن تقليد احتجاجي يتغذى من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المأزومة القائمة ومن تراكم التجارب السابقة، ومن تنامي الوعي والمطالب المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، وتحسين الأوضاع المعيشية، وتعزيز المشاركة السياسية. غير أن هذا الامتداد لا يعني بالضرورة تكرار الأشكال التنظيمية أو الخطابات أو أساليب التعبئة التي ميزت الحركات السابقة. فيبدو أن لكل تجربة سياقها الخاص، وخصائصها التنظيمية، وطريقتها في التعبير عن التطلعات الاجتماعية والسياسية.

النهج الديمقراطي
الملف
العدد : 674
من 29 أكتوبر الى 4 نونبر 2026
08
annahjad@gmail.com

# 20 فبراير وجيل زيد : سيرورة ثورية أو ميلاد حركة جديدة؟

**في السياق العام الدولي، وفي ظل استمرار أزمة النظام الرأسمالي والتي ما فتئت الطبقات الشعبية والطبقات العاملة والكادحين والطلبة والتلاميذ والمعطلين وذوي الدخل المحدود، تؤدي فاتورة هذه الأزمة من قوتها ودخلها اليومي واستقرار الشغل، وجودة التعليم والصحة؛ في هذا السياق المحتقن والذي ينذر بانفجارات شعبية في دول المركز الرأسمالي والمحيط التبعي، برزت عدة هبات شعبية متفرقة في الزمان والمكان ومجتمعة في المطالب والشعارات التي تعكس مدى استفحال الأزمة.**

المصطفى خياطي



من هنا لا يمكن فهم بروز حركة «جيل زيد» في المغرب بمعزل عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال السنوات الأخيرة، ولا عن تراكم الاحتقان الشعبي الناتج عن اتساع الفوارق الطبقية، وتراجع الخدمات العمومية، وتفاقم البطالة والهشاشة، وانسداد آفاق الترقي الاجتماعي أمام قطاعات واسعة من الشباب. فحين يجد الشباب أنفسهم أمام تعليم لا يضمن الاندماج الاجتماعي، وصحة عمومية تعاني الاختلالات، وسوق شغل يعيد إنتاج الإقصاء، تصبح الاحتجاجات تعبيراً عن تناقض موضوعي بين تطلعاتهم المادية والاجتماعية وبين واقع يحدّ من تحقيقها.

ومن هنا يبرز السؤال الجدلي: هل تمثل «جيل زيد» استمرارية ثورية لحركة 20 فبراير التي هزّت المغرب سنة 2011، أم أنها حركة شبابية مستقلة، قائمة بذاتها ولذاتها، تستمد هويتها من شروط تاريخية جديدة؟ إن الإجابة لا تكمن في الاختيار الميكانيكي بين الاستمرارية والقطيعة، بل في تحليل العلاقة الجدلية بين الذاكرة الاحتجاجية والتغير الاجتماعي، وبين وحدة المطالب واختلاف الأشكال التنظيمية والسياسية، وبين الغضب العفوي والوعي الطبقي المنظم.

وبالنظر إلى سيرورة النضال الشعبي المغربي ، لم تكن الحركة مجرد تعبير عن مطالب دستورية وسياسية معزولة، بل عكست تناقضات مجتمع تتعايش فيه الثروة المركزة في أيدي أقلية مع اتساع الهشاشة الاجتماعية لدى فئات واسعة. كما كشفت عن حدود النموذج السياسي والاقتصادي القائم، وعن صعوبة فصل الديمقراطية السياسية عن المصالح الطبقية التي تتحكم في توزيع الثروة والسلطة.

غير أن الحركة واجهت تناقضات داخلية، تمثلت في تفاوت الرؤى السياسية، واختلاف مستويات التنظيم، وعدم التمكن من بناء ميزان قوى اجتماعي وسياسي قادر على تحويل التعبئة الجماهيرية إلى تغييرات بنيوية مستدامة. كما أن استيعاب جزء من المطالب ضمن الإصلاحات الرسمية، إلى جانب عوامل أخرى مرتبطة بالتوازنات السياسية والاجتماعية، ساهم في تراجع زخمها. لكن تراجع الحركة لم يمحُ الأسباب الموضوعية التي أنتجتها. فالتناقضات التي فجّرت احتجاجات 2011 لم تُحل جذرياً، بل استمرت بأشكال جديدة. وهنا تكمن إحدى حلقات الاستمرارية التاريخية: ليست في تكرار الشعارات ذاتها، وإنما في استمرار الشروط الاجتماعية التي تجعل الاحتجاج ضرورة متجددة.

## جيل زيد واستقلالية الفعل الاحتجاجي الجديد.

إذا كانت حركة 20 فبراير قد تشكلت في سياق الربيع العربي، فإن احتجاجات جيل زيد، التي برزت بقوة في المغرب خلال شتنبر وأكتوبر 2025، نشأت في سياق مختلف، طبعته خيبات الوعود التنموية، وتعمق أزمة الثقة في المؤسسات الحزبية والتمثيلية، واتساع الفجوة بين الخطاب الرسمي حول التنمية والواقع اليومي الذي تعيشه الجماهير الشعبية. وقد ساهمت الاختلالات التي عرفها قطاعا الصحة والتعليم في تفجير موجة احتجاجية تجاوزت مطالبها الأولية لتطرح أسئلة أوسع حول المسؤولية السياسية والعدالة الاجتماعية.

غير أن الاستقلالية التنظيمية لا تعني بالضرورة اكتمال الاستقلال السياسي والفكري. فرفض الوصاية قد يكون خطوة ضرورية لاستعادة المبادرة، لكنه لا يعوّض الحاجة إلى تحليل بنية المجتمع، وتحديد القوى الاجتماعية المستفيدة من الوضع القائم، وبناء تصور للتغيير يتجاوز الاحتجاج على النتائج إلى مساءلة الأسباب البنيوية.

و إعمالا للتحليل المادي والتاريخي ، ينبغي التمييز بين استقلال الحركة عن المؤسسات التقليدية وبين استقلالها الطبقي. فقد تكون الحركة مستقلة تنظيمياً، لكنها تظل متأثرة بتصورات متباينة حول الدولة والسوق والملكية وتوزيع الثروة. لذلك فإن تعدد الأصوات داخلها ليس ضعفاً بالضرورة، لكنه يطرح تحدياً يتعلق بكيفية الانتقال من وحدة الغضب إلى وضوح المشروع الاجتماعي والسياسي.

إن اعتبار جيل زيد امتداداً مباشراً لحركة 20 فبراير، دون مراعاة اختلاف السياقات، يسقط في تصور خطي للتاريخ. فالجيل الجديد لم يعش بالضرورة تجربة 2011 بوصفه فاعلاً سياسياً؛ إذ كان جزء مهم منه طفلاً أو لم يولد بعد. وبالتالي، فإن علاقته بحركة 20 فبراير هي، في جانب منها، علاقة بذاكرة احتجاجية انتقلت عبر الأسر والمدارس والفضاءات الرقمية والتجارب الاجتماعية المتراكمة.

ومن هذا المنظور، فإن دور القوى الماركسية والتقدمية ليس احتواء جيل زيد أو الادعاء بامتلاك تمثيله، وإنما المساهمة في تطوير النقاش حول جذور الأزمة، وربط البطالة والهشاشة بتوزيع الثروة وعلاقات الإنتاج والسياسات النيوليبرالية، وتوضيح العلاقة بين تدهور الخدمات العمومية وتغليب منطق الربح وتراجع مسؤولية الدولة الاجتماعية.

كما أن الارتباط بالطبقة العاملة لا يمكن أن يظل شعاراً نظرياً. فالشباب المحتج ليس كتلة اجتماعية متجانسة؛ إذ يضم أبناء العمال والعاطلين والطلبة وأبناء الفئات الوسطى وشرائح أخرى. ومن ثم فإن بناء تحالف اجتماعي واسع يقتضي وصل المطالب الطلابية والشبابية بمطالب العمال والفلاحين الفقراء وسائر الكادحين، دون إلغاء خصوصية كل فئة أو اختزالها في الأخرى.

ولكي لا يتحول جيل زيد إلى مجرد لحظة غضب عابرة، لا بد من تجاوز الفصل بين الفضاء الرقمي والواقع المادي. فالمعركة من أجل مدرسة عمومية جيدة لا تُخاض على المنصات وحدها، بل داخل المؤسسات التعليمية والأحياء والجامعات. والمعركة من أجل الصحة لا تنفصل عن أوضاع العاملين في القطاع وعن مطالب المرضى وسكان المناطق المهمشة. كما أن النضال ضد البطالة لا يمكن أن يحقق أهدافه دون ربطه بسياسات التشغيل والاستثمار والحقوق النقابية وتوزيع الثروة.

وهنا تبرز أهمية الحركة الطلابية والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والنقابات العمالية المناضلة، والقوى الديمقراطية والتقدمية، باعتبارها فضاءات ممكنة للحوار والتنسيق والتعلم المشترك، لا باعتبارها أطرًا ينبغي أن تفرض وصايتها على الشباب. فالمطلوب هو بناء جسور ثقة متبادلة، تحترم استقلالية المبادرات الشبابية، وتساعد على تحويل المطالب المتفرقة إلى برنامج اجتماعي ديمقراطي ملموس.لذلك، فإن الرهان ليس جعل جيل زيد تابعاً لحركة 20 فبراير، ولا عزله عن ذاكرة النضال الشعبي، بل تحويل العلاقة بين التجربتين إلى عملية تعلم ونقد وتجاوز. فالتاريخ لا يعيد إنتاج نفسه بصورة مطابقة؛ إنه يتقدم عبر التراكم والصراع والتناقض، حين تستطيع الأجيال الجديدة أن تستوعب دروس الماضي دون أن تصبح أسيرته، وأن تصنع أدواتها الخاصة دون أن تتوهم أن البداية تبدأ معها من الصفر.

وعليه، فإن جيل زيد يمكن أن يصبح حلقة جديدة في سيرورة التغيير الثوري بالمغرب، لكن ذلك ليس قدراً محتوماً. إنه احتمال تاريخي يتوقف على انتقاله من استقلال الاحتجاج إلى بناء الفعل الجماعي الواعي والمنظم، ومن وحدة الرفض إلى مشروع اجتماعي ديمقراطي يخدم مصالح العمال والكادحين والشباب.

# موقف النهج الديمقراطي العمالي من حراك «جيل Z»

ج. حسن

إن النهج الديمقراطي العمالي، كونه حزب ماركسي لينيني، يتخذ مواقفه السياسية، انطلاقا من تحليله السياسي للوضع في المغرب وقضايا الاستراتيجية والتكتيك في ممارسة وتدبير الصراع الطبقي ومن خططه في علاقتها بتطوير وتقوية حزبنا والجبهتين الديمقراطية والشعبية من أجل إضعاف العدو الرئيسي المتمثل في الكتلة الطبقية السائدة بقيادة النظام المخزني بأفق القضاء عليه وبناء نظام اشتراكي لحل التناقض الأساسي بين الرأسمال وقوة العمل. انطلاقا من هذا الإطار العام يتخذ النهج الديمقراطي العمالي مواقفه من مختلف المبادرات النضالية الشعبية والعمالية والشبابية والنسائية.

هكذا، فرغم أن شباب جيل Z، حاول إعطاء إلى حراكه بعدا اجتماعيا واستقلالية وهمية، حيث ركز في مطالبه على الربط الفعلي بين المسؤولية والمحاسبة وعلى ضرورة إعطاء الأسبقية للملفي التعليم والصحة عوض التركيز على بناء الملاعب الرياضية، فإن النهج الديمقراطي العمالي، دعم هذا الحراك ذي البعد السياسي رغم عدم إعلان الشباب عن ذلك، كما احترم مطلبهم/هن في استقلالية حراكهم/هن رغم إدراك الحزب منذ البداية أن هكذا مبادرات مآلها الاحتواء من طرف النظام. فجميع تحليلات النهج تؤكد على تعمق أزمة النظام على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه الأزمة البنيوية للنظام المخزني اللاشعبي واللاديمقراطي، تواجهها الجماهير الشعبية في مختلف القطاعات ومختلف المناطق باحتجاجات، غير أن هذه الاحتجاجات أغلبها يتمكن النظام المخزني من احتوائها، سواء بالقمع أو بالاعتقالات كما حصل مع شباب جيل Z أو بمبادرات هدفها هو خلق شرخ وسط المحتجين/ات، مثال إعلان عن تغيير الدستور في حراك 20 فبراير، أو إعلان عن مشاريع بمنطقة الحسيمة بعد حراك الريف أو إعلان عن الزيادة في الميزانيات المرصودة لكل من قطاعي التعليم والصحة بعد حراك جيل Z وكذلك بسبب عزلة هذه الحراكات إما بسبب استقلالية وهمية عن باقي التنظيمات المناضلة أو اختصار حراك ما على فئة خاصة بمعزل عن إدراجه في إطار الصراع العام بقيادة واعية بطبقية الصراع الطبقي هو صراع شمولي بين من يملك وسائل الإنتاج وأدواتهم/هن من مجالس حكومية وهيئات ومن عموم الجماهير وعلى رأسها الطبقة العاملة بمفهومها العام المكتوية بنيران السياسات المخزنية. لذلك ساند النهج الديمقراطي العمالي حراك جيل Z من خلال بيانات تضامنية وداعمة مع كل مستجد، إضافة إلى شبيبته التي انخرطت في الحراك وفي نفس الوقت تصدر بياناتها توضح مواقفها من الحراك ومن الممارسات المخزنية ولإثارة الانتباه إلى بعض القضايا التظمينية أو التدبيرية للحراك ومطالبه من أجل المساهمة في الرفع من مستوى وعي الشباب حتى يتمكنوا من وضع هذا الصراع في إطاره الصحيح ومن أجل خلق تراكم وأحد مداخل تأسيس جبهة شعبية واسعة للقضاء على المخزن، أصل كل الاختلالات وبناء نظام ديمقراطي. فشبيبة النهج الديمقراطي العمالي أكدت في العديد من بياناتها وتصريحات قياديها، أن آفة البطالة مرتبطة بالنموذج الاقتصادي والسياسي القائم، كما أن أولويات النظام المخزني تتناقض وأولويات الشعب المغربي الكادح وعلى رأسه فئات الشباب، من خلال مثلا الشعار «آش خاصك العريان، الهوكي يا مولاي» إلى غير ذلك من الشعارات التي تبين أن السياسات المخزنية في مختلف المجالات هي أبعد من أن تكون لصالح الشباب الكادح بصفة خاصة مما يستدعي ضرورة مواجهتها، هذه المواجهة التي تقتضي توحيد الصفوف ووضع برنامج حد أدنى يتمثل أساسا في الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومن بينهم معتقلي حراك جيل Z، هذا الاعتقال الذي يؤكد مرة أخرى الطبيعة الاستبدادية للنظام القائم والتي يدينها النهج بقوة، كما يدعو إلى فتح تحقيق نزيه ومستقل لتحديد أسباب وفاة الشبان الثلاثة في القليعة، وضرورة وضع حد للتضييق على الحريات وإلغاء المحاكمات السياسية داعيا كافة القوى السياسية والحقوقية والمدنية المناضلة الطامحة في بناء مجتمع يتمتع فيه كافة المواطنين/ات بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية بين الجميع إلى التكتل لمواجهة الاستبداد والفساد المستشري في البلاد.

مرت حركات مهمة وصولا إلى حراك جيل Z أعطتنا دروس ونتائج وتركت ضحايا، فهل تستخلص القوى الممانعة العبر والدروس لفعل جديد؟ الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي يفرض ذلك.

# حركة جيل زيد: نموذج من النضالات الشبابية

أ . الزهرة

تمر اليوم سنة كاملة على انطلاق « حراك جيل زيد»، وهو الحراك الذي شكل محطة بارزة في تاريخ النضالات الشبابية والشعبية. انطلقت الحركة في شتنبر وأكتوبر 2025، عبّرت في أشكالها وشعاراتها ومطالبها، عن تراكم طويل من الاحتقان الاجتماعي، ورفعت مطالب تتعلق بالصحة والتعليم والتشغيل ومحاربة الفساد وتحسين شروط الحياة. واعتمدت بدرجة كبيرة على شبكات التواصل الاجتماعي، مع التركيز على منصات التواصل.

جاء التعاطي مع هذه المطالب الشبابية السلمية معتمدا على المقاربة القمعية العنيفة، وصلت حد الاجهاز على الحق في الحياة لثلاث شبان بعد إطلاق الرصاص الحي عليهم من طرف الدرك الملكي بالقليعة، وإصابة ودهس اخرين. لقد تعرض شباب جيل زيد الى موجات من الاعتقالات والمتابعات القضائية والاحكام القاسية في حق المئات من ناشطات وناشطي الحراك.

وقد سبق أن تأسست «اللجنة الوطنية لمساندة عائلات معتقلي حراك جيل زد» في نونبر 2025، بمبادرة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وبمشاركة عدد من الهيئات، من بينها النهج الديمقراطي العمالي وشبيبته، بهدف توفير الدعم القانوني والحقوقي والإعلامي والطبي للعائلات. مما جاء في بيانها الأخير يوم 8 شتنبر 2026

« ...تتابع وتستنكر ما يتعرض له القاصرون المعتقلون بسجن تامسنا من إجراءات عقابية قاسية ومهينة، بلغت حد وضع بعضهم في زنزانة انفرادية لمدة ثلاثة أشهر، على خلفية واقعة تتعلق بتكسير شاشة تلفاز، فضلا عن اخضاع زيارات اسرهم لشروط عقابية ومحصورة في الرؤيا من وراء نافذة زجاجية.... وتعتبر اللجنة ان معاقبة قاصرين بالعزل الانفرادي لمدة ثلاثة أشهر، أيا كانت الواقعة المنسوبة إليهم، اجراء تعسفيا وغير مقبول، ويتنافى مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحماية الأطفال وكرامتهم... كما تعتبر ان استمرار اعتقالهم قرابة سنة دون صدور احكام قضائية في حقهم، انتهاك صارخ ... كما تدين اللجنة تواتر الجلسات وكثرة التاجيلات...

و تؤكد ان هؤلاء الأطفال يوجدون في وضعية هشة و ان استمرار احتجازهم الى جانب هذه الممارسات الزجرية القاسية، يضاعف معاناتهم النفسية و الاجتماعية، كما يثقل كاهل اسرهم التي تعاني بدورها من أوضاع نفسية و مادية و اقتصادية صعبة للغاية.....»

هناك اعتقالات تعسفية تعرض لها عشرات الأطفال بمدينتي (سلا وتمارة...) شهري غشت و أكتوبر 2025 و تم احتجازهم دون محاكمة الى اليوم دون تمكينهم من متابعة دراستهم \ن.

كما سبق ان أصدرت محاكم مغربية احكاما بالسجن لفترات طويلة، او مع وقف التنفيذ على مئات الأشخاص، بينهم عشرات القاصرين، على خلفية تظاهرات « جيل زيد 212». وقد وصلت بعض الاحكام الى 15 سنة سجنا نافذة (في حق 4 معتقلين، و 12 سنة في حق معتقل واحد و 10 سنوات في حق 31 معتقل لملفات متعددة بجهة سوس.

وتثير هذه الحالات مسالة اثر الاعتقال على المسار التعليمي للشباب، خاصة بالنسبة الى القاصرين و من كانوا يتابعون دراستهم او تكوينهم المهني، فكلما طال الانقطاع عن الدراسة و التكوين، ازدادت صعوبة العودة الى المسار السابق، سواء بسبب ضياع سنوات دراسية او توقف التكوين او الابتعاد عن بيئة العمل.

بالنسبة للمحامية اميمة بوجعرة التي تولت الدفاع عن عدد من الشباب المعتقلين بالدار البيضاء، تقول:» لا يمكن الحديث عن هدا الملف بصيغة الماضي:» الاعتقالات مستمرة و المحاكمات متواصلة، تتخللها اعتقالات جديدة و تؤكد ان «هذه الحركة لم تنته بعد» (المصدر موقع «Ennas )

**كيف واجهت عائلات المعتقلين واليات التضامن الحقوقية المختلفة، أوضاع القهر والظلم التي تعرض لها جيل زيد؟**

أن قضية « حركة جيل زيد «لم تعد قضية الشباب الذين خرجوا إلى الشارع فقط. إنها أصبحت أيضاً قضية عائلاتهم، وخاصة أمهاتهم وآبائهم، الذين وجدوا أنفسهم يخوضون معركة يومية بين قاعات المحاكم وأبواب السجون، متحملين الأعباء النفسية والمادية والاجتماعية للانتهاكات التي ارتكبتها السلطات في حق أبنائها.

لقد تحولت أسر المعتقلين إلى طرف أساسي في الدفاع عن أبنائها. ففي 26 شتنبر 2026، نظمت أمهات عدد من معتقلي «جيل زيد» وقفة أمام البرلمان بالرباط للمطالبة بالإفراج عن أبنائهن. وتحدثت شهادات الأمهات عن حرمان بعض المعتقلين من الدراسة والتكوين المهني، وعن الآثار النفسية والأسرية التي خلفها الاعتقال.

ومن هنا فإن التضامن مع المعتقلين لا ينبغي أن ينحصر في المطالبة القانونية بالإفراج عنهم، بل يجب أن يشمل أيضاً مساندة أسرهم مادياً ومعنوياً وحقوقياً.

كما أن قضية المعتقلين وعائلاتهم تفرض توسيع التضامن الشعبي والحقوقي، ومتابعة الملفات القضائية، والدفاع عن ضمانات المحاكمة العادلة، ومساندة الأسر التي تحملت ولا تزال تتحمل الكلفة الاجتماعية للاعتقال، الامر الذي يفرض ضرورة فتح تحقيق مستقل وشفاف ومسألة كل من تورط او امر بارتكاب هذه الانتهاكات الجسيمة.

ومن هنا، فإن قضية «جيل زيد» وعائلات المعتقلين ينبغي أن تُقرأ باعتبارها جزءاً من النضال من أجل الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية، ومن أجل مجتمع يضع الإنسان وحقوقه الأساسية في قلب السياسات العمومية.

# الانتخابات وسنوات النار والرماد.. نحو استعادة الديمقراطية وبناء النظام السياسي على قاعدة الشراكة الوطنية

محمود الراس (*)

لقد عاش شعبنا الفلسطيني على مدار نحو عقدين ماضيين سنوات ثقيلة من الانقسام السياسي والجغرافي، لم تجلب له سوى النار والرماد، وعذابات الإقصاء والتفرد والهيمنة. ولم تنجُ من آثار هذه الحالة المدمرة مؤسسة وطنية تمثيلية، ولا مؤسسة حكومية أو خدماتية، من الصحة والتعليم وسائر القطاعات التي تمس حياة المواطن الفلسطيني وكرامته وحقوقه الأساسية.

وفي ظل الانقسام، تحوّلت مؤسساتٌ ومقدراتٌ عامة إلى ساحات نفوذ تتنازعها قوى الانقسام وأطرافه وجماعات المصالح، ونمت داخلها شبكات المستفيدين وتجار الأزمات، الذين وجدوا في معاناة شعبنا وأسواقه المنهكة مجالًا للمرابحة والاتجار بالاحتياجات والأرواح، فيما اتّسعت دوائر الفقر والحاجة والبطالة، وأصبح المواطن هو الحلقة الأضعف والأكثر دفعًا لكلفة الانقسام.

ولا يمكن النظر إلى هذه السنوات باعتبارها مجرد خلاف سياسي عابر؛ فقد تحوّلت مع الوقت إلى أزمة بنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، أصابت وحدة القرار الوطني، وأضعفت مؤسساتنا، وعمّقت الانقسام المجتمعي، وأنتجت واقعًا من الاستقطاب والثأر السياسي والحسابات الشخصية، على حساب القضية الوطنية ومصالح شعبنا.

لقد كان ما جرى بعد انتخابات عام 2006، نتيجة لتداخل عوامل داخلية وخارجية، ولم يكن الشعب الفلسطيني مسؤولًا عن الانقسام الذي أعقب خياره الديمقراطي؛ فقد مارس شعبنا حقه الطبيعي في اختيار ممثليه، ثم وجد نفسه أمام مسار سياسي وأمني متدحرج، غذّته التدخلات والاشتراطات الخارجية، وعمّقته حسابات أطراف الانقسام وجماعات المصالح، رغم كل المبادرات الوطنية والحوارات والجهود التي بذلتها قوى وشخصيات وطنية وإسلامية لإنهاء هذه الحالة.

وفي عام 2006، كانت البيئة الفلسطينية، رغم صعوبتها، أقل تعقيدًا مما هي عليه اليوم. وقد كانت انتفاضة الأقصى في أوج حضورها، وكان الانسحاب «الإسرائيلي» من قطاع غزة قد جرى تحت ضربات المقاومة، وكانت الحوارات الوطنية قد فتحت - آنذاك - نافذة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

أما اليوم، فنحن أمام واقع أكثر قسوة وخطورة، تتداخل فيه حرب الإبادة المستمرة في قطاع غزة، والإرهاب الاستيطاني المنظّم في الضفة، والتهويد المتسارع للقدس، ومخططات الضم والاقتلاع والتهجير، مع أزمةٍ سياسيّة داخليّة عميقة.

ومن هنا فإن الذهاب إلى الانتخابات اليوم يجب أن يتجاوز كونها استحقاقا إجرائيًّا أو منافسةً على المقاعد، ليصبح مدخلًا سياسيًا لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، واستعادة حق شعبنا في صناعة قراره، واختيار ممثليه، وتحديد مستقبله بإرادته الحرة.

فالاستحقاق الديمقراطي حق أصيل لكل مواطن فلسطيني؛ لكنه في هذه المرحلة ينبغي أن يكون جزءًا من مسار وطني أشمل، يهدف إلى إنهاء حالة التفرد والانقسام، وإعادة الاعتبار للشراكة الوطنية والتعددية السياسية، ودمقرطة المؤسسات، وتجديد الشرعيات على قاعدة الإرادة الشعبية، بما يحفظ وحدانية التمثيل والكيانية الوطنية الفلسطينية.

إن الانتخابات لا يمكن أن تكون غايةً بحد ذاتها، ولا يجوز أن تتحوّل إلى وسيلة لإعادة إنتاج الواقع القائم أو تكريس الانقسام، إنما قيمتها الحقيقية في قدرتها على إحداث التغيير، ووقف النزيف الداخلي، وفتح الطريق أمام نظام سياسي فلسطيني جديد، يقوم على الشراكة والتعددية، ويحتكم إلى المؤسسات والقانون والديمقراطية، ويحمي الحياة السياسية من الإقصاء والهيمنة، ومنطق موازين القوى.

ومن هذا المنطلق، فإن الجبهة الشعبية انطلقت في قرارها بالمشاركة في الانتخابات من رؤية وطنية سياسية متكاملة وواضحة، عبّر عنها نائب الأمين العام الرفيق جميل مزهر خلال اللقاءات الأخيرة التي جمعت كل القوى السياسية والمجتمعية الفلسطينية، وهي رؤية تُشكل أساسًا لموقف الجبهة ومحدداتها تجاه الانتخابات وشكل المشاركة فيها.

وتنطلق هذه الرؤية من أن تضحيات شعبنا وصموده في غزة والضفة و القدس والشتات هي المرجعية الأخلاقية والسياسية لأي حوار وطني، وأن المطلوب من القوى السياسية كافة أن ترتقي إلى مستوى هذه التضحيات، بعيدًا عن الحسابات الضيّقة والبحث عن المواقع أو الحصص أو المقاعد.

كما تؤكد أن قوة كل مكونات الحركة الوطنية هي قوة للمشروع الوطني، وأن وحدة حركة فتح واستعادة دورها الوطني تمثلان مصلحة وطنية، وأن تعزيز دور أي فصيل وطني ينبغي أن يتم في إطار النظام السياسي التعددي والشراكة الوطنية الحقيقية، دون أن يكون ذلك على حساب الفصائل الأخرى.

وتؤكد الجبهة أن المطلوب اليوم هو الانتقال من إدارة الانقسام إلى إنهائه، ومن إدارة الأزمة إلى معالجة جذورها، وذلك عبر تحويل اللقاءات الفلسطينية من لقاءات موسمية تفرضها الظروف إلى مسار حواري وطني منتظم، يفضي إلى نتائج واضحة وآليات تنفيذية ملزمة.

وفي هذا السياق، ترى الجبهة أن المرحلة المقبلة تتطلب حوارات ثنائية بين القوى الفلسطينية، يجب أن تتطور إلى حوار وطني شامل وجادٍ، يشارك فيه الجميع دون إقصاء، وصولا إلى بلورة رؤية سياسية وبرنامج وطني مشترك، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أساس الشراكة والديمقراطية.

ويجب أن يتناول هذا الحوار جوهر القضية الوطنية، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال، وحق شعبنا في المقاومة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة، وتحديد استراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال ومخططات الضم والتهجير والاستيطان والتهويد.

كما ينبغي ألا يقتصر الحوار على الجانب السياسي فحسب، بل يتناول كذلك طبيعة المرحلة الانتقالية، وأشكال المقاومة المناسبة، وكيفية إدارة الصراع مع الاحتلال، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة الشراكة الوطنية.

ومن هنا، فإن الدعوة إلى عقد اجتماع للأمناء العامين للفصائل والقوى السياسية تُمثل اليوم حاجة وطنية ملحّة، لبحث القضايا السياسية والأمنية، واستراتيجية المقاومة، وإدارة الصراع، وقواعد الشراكة الوطنية، ووضع الأسس التي تحول دون العودة إلى دوامة الانقسام والصراع الداخلي.

إن شعبنا الذي دفع أثمانا هائلة خلال سنوات الانقسام، ودفع ولا يزال أثمانا أكبر في مواجهة الاحتلال وحرب الإبادة، لا يحتمل إعادة إنتاج الماضي بأدوات جديدة، والعاقل من يتعلم من تجاربه، والشعوب الحية هي التي تحوّل مآسيها إلى دروس وقواعد للمستقبل.

لذلك، يمكن أن تشكّل الانتخابات المقبلة فرصة حقيقية لفتح صفحة جديدة في الحياة السياسية الفلسطينية، واستعادة ثقة المواطن بمؤسساته، وإعادة بناء النظام السياسي على معالجة أزمات الماضي، وبناء مستقبل سياسي أكثر استقرارًا ووحدة.

المطلوب هو انتخابات تجرى في بيئة وطنية ومجتمعية سليمة، بضمانات سياسية وقانونية، وبمشاركة الجميع، بما يكفل حرية الترشح والانتخاب والتعبير، ويحفظ نزاهة العملية الانتخابية، ويمنع الإقصاء السياسي واستخدام مؤسسات الدولة لمصلحة طرف على حساب آخر.

إن تجديد الشرعيات لا يرتبط بصندوق الاقتراع وحده، ويتصل كذلك بالبيئة السياسية والوطنية التي تسبق الانتخابات، وبالمسار الذي تفتح عليه نتائجها. ومن هنا، فإن تجديد الشرعيات يرتبط بإعادة بناء الشرعية الوطنية، وتوحيد المؤسسات، واستعادة وحدة الأرض والشعب والقرار، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإطار الوطني الجامع، على قاعدة الإصلاح والتفعيل والشراكة الديمقراطية.

لقد آن الأوان لكي يتحّول حق شعبنا في الانتخاب من مجرد إجراء دستوري إلى مدخل لاستعادة المواطن لدوره، واستعادة المؤسسات لدورها، واستعادة النظام السياسي لوظيفته الوطنية.

فالانتخابات التي نريدها معركة من أجل التغيير واستعادة إرادة الشعب؛ تفتح الطريق للخروج من الانقسام، وتعيد القرار إلى المواطن، وتضع حدًا لاحتكار السلطة والتفرد، وتؤسس لمرحلة سياسية جديدة تقوم على الشراكة والتعددية والديمقراطية، وتعيد بناء النظام السياسي على أساس وطني جامع يليق بتضحيات شعبنا ويستجيب لطموحاته.

وفي ظل حرب الإبادة والهجمة الاستيطانية ومخططات الضم والتهجير، تصبح الوحدة الوطنية والشراكة السياسية أكثر من أي وقت مضى شرطًا من شروط الصمود والمواجهة.

ومن هنا فإن المعركة الحقيقية تتجاوز عدد المقاعد والمواقع، لتتعلق بصورة النظام السياسي الذي نريده، والوطن الذي نسعى إلى بنائه، والمستقبل الذي نريد أن نصنعه لأجيال شعبنا القادمة.

إن شعبًا قدّم كل هذه التضحيات يستحق نظامًا سياسيًا يليق بصموده، ومؤسسات تحمي حقوقه، وقيادةٍ تستمدّ شرعيتها من إرادته، وحركة وطنية تتسع للجميع ولا تستثني أحدًا.

وختامًا، آن الأوان أن تتحّول الانتخابات إلى نقطة انطلاق للخروج من سنوات النار والرماد، وفتح الطريق أمام بناء نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي وتعددي وتشاركي، يحمي القرار الوطني، ويوحّد طاقات شعبنا، ويعيد الاعتبار لإرادته ودوره في مواجهة الاحتلال حتى تحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.

(*)عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عن بوابة مجلة الهدف الفلسطينية

# الانتخابات البرازيلية وارتداداتها خارج حدود البلاد

**الانتخابات الرئاسية بالبرازيل ليست مجرد تنافس بين مرشحين بل هي معركة جيوسياسية تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والاستراتيجيات والصراع على مستقبل النظام الدولي. فالبرازيل من الاقتصادات العالمية الكبرى، له ثقل سكاني وصناعيا بأمريكا الجنوبية، ما سيجعل نتائج انتخاباته تتجاوز الاختيار بين «لولا» والمعارض «بولسونارو»، إلى سؤال: هل للبرازيل القدرة على بناء سياسة وطنية مستقلة في إطار عالم يتجه نحو التعددية القطبية أم انه سيعود إلى وضع التبعية للولايات المتحدة الامريكية؟**

ب.ح

البرازيل يمتاز بمساحة جغرافية شاسعة، وبموارد طبيعية وقاعدة صناعية، وله وزن اقتصادي وديمغرافي. كما انه يعد من القوى الأساسية في أمريكا الجنوبية، ويؤدي دوراً مهماً داخل مجموعة «البريكس». الا أن هذه الإمكانات لم تساعد البلاد دوما على التمتع باستقلال استراتيجي كامل، فالتاريخ السياسي والاقتصادي للبرازيل يحمل تأثيرات تدخل قوى خارجية، لا سيما الولايات المتحدة. والعقبات أمام بناء مشروع وطني مستقل لم يكن دوما ناتجا عن الضغوطات الخارجية، بل لها أيضا علاقة بطبيعة النخب المحلية البرازيلية ومصالحها الاقتصادية والسياسية.

من النخب البرازيلية من تنظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها نموذجا سياسيا واقتصاديا ينبغي الاقتداء به، وفي الوقت نفسه ارتبطت مصالح بعض المجموعات الاقتصادية البرازيلية بالأسواق ورؤوس الأموال الدولية، فساهم هذا الامر في تكريس علاقات غير متكافئة، حدت من قدرة البلاد على صياغة استراتيجية تنموية مستقلة. من هنا تبرز أهمية توجه «لولا»، والرئيسة السابقة «ديلما روسيف»، المرتكز لتوسيع العلاقات الدولية وتعزيز التعاون بين دول الجنوب وتفادي جعل السياسة الخارجية للبلاد امتدادا للصراعات الإيديولوجية بين القوى الكبرى. في نظر «لولا» الاستقلالية لا تعني قطع العلاقات مع الولايات المتحدة أو الانضمام إلى محور دولي معاد لها، بل الاحتفاظ بالتعامل مع مختلف الدول وفق المصالح الوطنية. غير ان هذه الرؤية تواجه مقاومة داخلية من قوى ترى في التقارب مع واشنطن ضمانة لمصالحها، وتتعامل بحذر مع صعود الصين وتنامي دور «البريكس» في الاقتصاد العالمي.

أن الصراع بين «بولسونارو» و«لولا» هو صراع مشاريع، الأول يدافع عن تقارب مع امريكا وإسرائيل، بينما الثاني يسعى للحفاظ على استقلال السياسة الخارجية، ويدعم نظاماً دولياً أكثر تعددية. «لولا» يدعو لعلاقات دولية تقوم على الحوار والتفاوض واحترام السيادة الوطنية، ويرفض استخدام القوة لفرض الهيمنة على باقي العالم، وهو موقف يضع البرازيل في مواجهة مباشرة مع امريكا، لهذا ف «ترامب» يبقى طرفاً مركزياً في المعركة السياسة البرازيلية، لأن المسألة تتعلق باختيارات البرازيل الاستراتيجية. ورغم ذلك، فالصراع بين «لولا» و «بولسونارو» يتأثر أيضا بالأوضاع الداخلية، بالأمن، والبطالة، ومستوى الثقة التي يضعها الناخب البرازيلي في المؤسسات السياسية.

علاقة بولسونارو بدوائر محافظة بالولايات المتحدة لها أهميتها في فهم التحولات السياسية البرازيلية. فنجل الرئيس السابق جايير بولسونارو، غادر البرازيل للولايات المتحدة الامريكية 2025، عقب الملاحقات المرتبطة بمحاولته الانقلاب على نتائج انتخابات 2022، واثناء أقامته بأمريكا عزز ارتباطه بمقربين من إدارة ترامب. في هذا الإطار كانت له لقاءات مع شخصيات اشتغلت على الحملات الرقمية لترامب، منها «براد بارسكال» الذي ارتبط اسمه بالاستراتيجية الرقمية للحملة الانتخابية الأمريكية. هذه الاحداث ترتب عنها تنسيق سياسي مكنته من الاستفادة من الشبكات الرقمية والمنصات الاجتماعية الامريكية. غير ان هذه الاستفادة لا تعني أن كل التحولات السياسية في البرازيل تُدار من الخارج، بالرغم من أنها تطرح أسئلة جدية بشأن حدود التدخل الخارجي في الحملات الانتخابية.

ما يجري في البرازيل لا ينفصل عن تنامي تيارات اليمين المتطرف بالغرب الأمبريالي وبأمريكا اللاتينية. فالتشابه في الخطاب السياسي والتنسيق الإعلامي وكذا تبادل الخبرات الانتخابية، هي مؤشرات لتنسيق حركة محافظة دولية يطلق عليها «الأممية الفاشية» لكونها قوى قومية متشددة تسعى لإضعاف المؤسسات الديمقراطية، تستهدف الخصوم السياسيين، وتعتبر التعددية الثقافية والاجتماعية تهديداً للهوية الوطنية. ويرتبط صعود هذه القوى المتشددة بالتحولات التي يعرفها النظام الرأسمالي العالمي، خصوصاً تفاقم ازماته الاقتصادية وتزايد نفوذ الرأس مال المالي، وارتباط المصالح الاقتصادية الكبرى بالسياسات الأمنية والعسكرية، والتنافس على الموارد والأسواق والتكنولوجيا.

ان واقع أمريكا اللاتينية اليوم يتميز بكونه لا يعتمد على الانقلابات العسكرية وحدها كما في السابق، بل توظف فيه أيضاً الانتخابات، والشبكات الرقمية، والاستقطاب الإعلامي، وتراجع الثقة في الأحزاب التقليدية، الشيء الذي يسمح لحركات متطرفة للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، ثم تعمل على تغيير قواعد المنافسة السياسية من داخل المؤسسات. مواجهة هذا الوضع لن يفيد فيه التحذير من اليمين المتطرف بل يتطلب معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل شرائح واسعة من الشعب مستعدة للانقياد وراء خطابات مضللة وبرامج متناقضة مع مصالح الفئات الشعبية. فاستقلالية السياسة الخارجية التي يدعو اليها «لولا» مسألة مهمة، لكن رغم ذلك فالدفاع عن التعددية القطبية لا يخلو من مخاطر، ذلك لأنه إذا كان يوفر الحفاظ على علاقات اقتصادية ودبلوماسية متنوعة، فانه يجعل البرازيل في نفس الوقت يواجه مشكلة الحافظ على الاستقلالية في وضع تحولت فيه المنافسة بين القوى الكبرى إلى ضغوط تجارية وعقوبات وصراعات على التكنولوجيا والطاقة والأمن. وهذا ما يظهر مأزق التوجه المسمى «الطريق الثالث» الذي يتبناه «لولا». فالتحدي الذي يواجهه البرازيل اليوم ليس هو الاختيار بين واشنطن وبكين، بل يتمثل في بناء قاعدة اقتصادية وتكنولوجية تسمح له بالتفاوض من موقع القوة.

الموقع الذي تحتله البرازيل داخل مجموعة «البريكس»، إلى جانب قدرتها على التأثير في التوازنات السياسية بأمريكا اللاتينية يجعل نتائج انتخاباتها يتجاوز تأثيرها حدود البلاد. ففي حال تبنت البرازيل سياسة خارجية أكثر ارتباطاً بواشنطن، سيتراجع انخراطها في المبادرات الرامية لتعزيز التعاون بين دول الجنوب، وتتقلص مساحة التنسيق داخل «البريكس». أما إذا استمر نهج لولا فسيمنح لهذه المجموعة فرصة الاحتفاظ بإحدى أهم القوى الاقتصادية والدبلوماسية في أمريكا اللاتينية، كما يتوقع أن يكون للتوجه البرازيلي تأثير في العلاقات مع الأرجنتين والمكسيك وبقية دول المنطقة، حيث تتنافس مشاريع سياسية مختلفة حول دور الدولة في الاقتصاد، والعلاقات مع الولايات المتحدة، والتعاون الإقليمي، والعدالة الاجتماعية.

ان التقارب بين البرازيل وقوى تقدمية أخرى في المنطقة سيفتح المجال أمام إعادة بناء توازن إقليمي جديد، شرط أن يقوم على احترام السيادة والمصالح الوطنية لكل دولة. لكن نجاح هذا الاحتمال يبقى مرتبطاً بقدرة القوى التقدمية على تجاوز خلافاتها، وتقديم برامج اقتصادية قابلة للتنفيذ، وتلبية مطالب المواطنين في مجالات التشغيل والأجور والخدمات العامة والأمن. فالتوافق في السياسة الخارجية لا يكفي لبناء كتلة سياسية مستقرة، في ظل انعدام قاعدة شعبية تعززها. ويجب التذكير هنا ان اليمين المتطرف يستفيد من الاستياء الشعبي تجاه الأحزاب التقليدية، ومن الإحباط الناجم عن الأزمات الاقتصادية، وقد تتحول هذه العوامل إلى أرضية خصبة للخطابات التي تقدم حلولاً بسيطة لمشكلات معقدة، وتحمّل الخصوم السياسيين مسؤولية الأزمات. فالمواطن الذي يعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة أو انعدام الاستقرار المهني يحتاج إلى نتائج ملموسة، لا إلى مجرد خطاب سياسي. ومعلوم ان استراتيجية التعبئة الشعبية تتطلب تنظيماً مستداماً، ونقابات وجمعيات فاعلة، وإعلاماً مستقلاً، وبرامج قادرة على تحويل الغضب الاجتماعي إلى مشاركة سياسية واعية.

ان الحالة البرازيلية تكشف عن أزمة تتجاوز حدود المنافسة الانتخابية، لتطرح سؤالاً مركزياً بشأن مستقبل السيادة الوطنية في عصر تتشابك فيه المصالح المالية والتجارية والعسكرية والإعلامية. فالبرازيل تمتلك مقومات قوة كبيرة، لكنها تحتاج إلى تحويل هذه الإمكانات إلى استراتيجية تنموية متماسكة، قادرة على تقليل التبعية الخارجية وتعزيز استقلال القرار السياسي. كما تحتاج إلى حماية مؤسساتها الديمقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية التي تغذي الاستقطاب. ومن هذه الزاوية، لا تبدو الانتخابات مجرد مواجهة بين لولا وعائلة بولسونارو، بل اختباراً لقدرة المجتمع البرازيلي على تحديد موقع بلاده في النظام الدولي، ولقدرة أمريكا اللاتينية على بناء علاقات إقليمية أكثر توازناً، وللدور الذي يمكن أن تؤديه «البريكس» في صياغة بدائل للتبعية الاقتصادية والسياسية.

# من «اللايك» إلى الشارع: القنبلة الموقوتة التي يرفض المخزن رؤيتها

**حين خرج شباب «جيل زد 212» إلى شوارع المدن المغربية في أواخر شتنبر 2025، سارعت دوائر القرار الأمني ومعها جوقة من المحللين المأجورين والأبواق الرسمية إلى البحث عن تفسير جاهز يريح كاهل المؤسسات ويحجب جوهر الأزمة البنيوية: فجأة وبدون مبرر منطقي، تحدثوا عن «مؤامرة خارجية» تحاك في الخفاء، أو عن «يد خفية» تحرّك القاصرين والسذج، أو اعتبروا أن الأمر لا يعدو كونه «موجة رقمية» عابرة ستنطفئ حتماً بمجرد انطفاء الشاشات والهواتف الذكية. غير أن الوقائع الميدانية الصلبة كانت أعند بكثير من كل هذه التفسيرات الملفقة والواهية.**

**حين توفيت ثمانٍ من النساء الحوامل بدم بارد في مستشفى عمومي بأكادير بسبب الإهمال وغياب التجهيزات، تحوّل الغضب المكتوم في صدور المهمشين إلى صرخة جماعية عارمة عجزت درك الأمن وقوات القمع عن احتوائها. ومن يقرأ هذا الحدث الجلل بوصفه مجرد «شغب» عرضي أو انحراف جانبي، فهو يختار بوعي تام ألا يرى الحقيقة المرة، لأن الرؤية المجرّدة والموضوعية تكلّف صاحبها كلفة سياسية واجتماعية باهظة لا يريد النظام الاستبدادي دفع ثمنها.**

محمد راشيدي

## ليست الشاشة هي التي صنعت الغضب:

لنبدأ أولاً بتصحيح بديهي يرفض المخزن وإعلامه الرسمي استيعابه. يُقال سفسطة إن الشباب تحرّكوا لأن منصة «ديسكورد» الرقمية جمعتهم، وكأن الأداة التكنولوجية هي التي تصنع الدافع الثوري والنضالي. والحقيقة التاريخية والميدانية تؤكد بوضوح أن الأداة الرقمية لم تجد سوى أرضية مجتمعية هشة وجاهزة أصلاً للانفجار. حين يعيش جيل كامل في بلد تتجاوز فيه معدلات بطالة الشباب الحضري أرقامًا مخيفة ومرعبة، وتُغلق فيه أبواب المستشفيات العمومية في وجه الفقراء والمعدمين بينما تبنى الملاعب العملاقة بملايين الدراهم للمونديال ومشاريع الواجهات، فإن أي وسيلة اتصال أو تواصل ستتحول حتماً إلى قاعة اجتماع كبرى للتعبئة والتنسيق.

لقد كان الفايسبوك ثم تويتر ثم تيك توك أدوات نضالية لشباب 20 فبراير وحركات الاحتجاج السابقة، ولم تكن أبدًا هي الأسباب الجذرية للاحتقان. نحن أمام بنية اقتصادية واجتماعية طبقية صارخة تنتج الإقصاء بانتظام ممنهج، والشاشة هنا ليست سوى مرآة فوتوغرافية عاكسة لواقع البؤس والقهر الاجتماعي.

إن ما سُمّي إعلامياً ورسمياً بـ«جيل زد» ليس سوى تعبير مجازي عن فئة اجتماعية واسعة ومتجذرة: أبناء الأحياء الشعبية الهامشية، والمدن الصغرى المنسية، والهوامش الحضرية الفقيرة، وهم خريجو مدرسة عمومية أفرغت من محتواها العلمي والتربوي قصدًا لتجهيزهم للتبعية، وجامعة وطنية تُخرّج سنوياً آلاف المعطلين الحاملين للشهادات العليا، وسوق شغل متوحش لا يقبل إلا بالهشاشة والاستغلال الفاحش. هؤلاء، بلغة التحليل الماركسي الرصين، هم «الجيش الاحتياطي من العمالة» الذي تحتاجه الرأسمالية التابعة والكومبرادورية لتضغط عبره على أجور العاملين وتُخيف كل من يحافظ على عمله المؤقت. إن وجودهم الدائم في الهامش ليس عطبًا عرضياً يمكن إصلاحه ببعض البرامج الإحسانية، بل هو شرط بنيوي من شروط اشتراك النظام واستمراره في مراكمة الأرباح.

## المونديال في مرآة الأولويات الطبقية:

لم يكن الشعار المدوي الذي رفعته الجماهير «الصحة قبل الكأس» ظرفيًا ولا عفويًا بالمعنى الساذج للاستنتاج. لقد اختصر بذكاء شعبي لا يخطئ ما تعجز عنه مجلدات التقارير الاقتصادية المكتوبة بمداد التضليل: أن الدولة تعرف تمامًا كيف تعبّئ المليارات والاعتمادات المالية الضخمة حين يتعلق الأمر بواجهة الاستثمار والصورة البرجوازية أمام الدوائر الدولية، وتعرف في المقابل كيف تقتر وتضنّ حين يتعلق الأمر بتوفير سرير لائق في قسم الولادة أو أستاذ ومقعد في قسم مدرسي مكتظ بأبناء الفقراء.

هذا هو الاختيار الطبقي السافر في أظهر وأوضح صوره السياسية. ليس هناك أصلا مال ناقص في خزينة الدولة، بل هناك مال عام مُوجّه ومُسخّر حصرياً لخدمة مصالح أوليغارشية الريع واقتصاد الامتيازات. والتوجيه الممنهج يخدم من يربح المليارات من الإسمنت، والصفقات العمومية المشبوهة، والعقار المضارب، لا من يقف ساعات طوالية يرجو دواءً أو طبيبًا.

وحين نتذكر أن هذه الأولويات الاستراتيجية تُرسم وتُفرض بقرارات فوقية مطلقة لا يمرّ أغلبها بأي نقاش برلماني حقيقي ولا بخضوع لأية محاسبة شعبية، ندرك حينها أن الأمر يتجاوز بكثير مجرد سوء التدبير الإداري ليصل إلى سؤال السلطة والسيادة نفسها: من يقرر باسم الشعب؟ ولمصلحة أي طبقة؟ وبأي شرعية تاريخية أو ديمقراطية؟ ذلك هو السؤال العميق الذي بدأ الشباب يلمسونه بعفويتهم، وإن لم تتبلور صياغته السياسية بعد بشكل كاف.

## جواب المخزن: الحوار المزيف والقمع المسرع:

كعادة الأنظمة الاستبدادية حين تواجه أزماتها الهيكلية، لم يعرف المخزن سوى وصفتين قديمتين متجددتين: التلويح بوعود الاحتواء الكاذبة واستخدام العصا الغليظة. بدأ في الأسابيع الأولى بمنع التجمعات واعتقال المئات بطرق تعسفية، ثم جاءت محطة أحداث ضواحي أكادير المأساوية التي سقط فيها قتلى، لتصير ذريعة أمنية جاهزة لتعميم الشبهة على الحركة الاحتجاجية برمتها وتجريم نضالاتها العادلة.

وبعدها انطلقت مرحلة الملاحقات القضائية الواسعة النطاق: آلاف المتابعين أمام المحاكم، وأحكام قاسية وصلت في حالات عديدة إلى خمس عشرة سنة سجناً نافذاً، ومحاكمات صورية اشتكت منها بمرارة هيئات الدفاع والجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي أصدرت بيانات تندد بالاعتقالات العشوائية والانتهاكات السافرة لحقوق التعبير والاحتجاج.

إن ازدواجية المعايير الفاضحة هذه هي التي تصنع الاحتقان المجتمعي أضعاف ما يصنعه الشارع نفسه. والعدالة التي تُنزل أقصى وأقسى العقوبات بفقراء المحتجين، وتترك أباطرة الفساد والنهب في مكاتبهم المكيفة، تفقد في نظر الجماهير آخر ما تبقى لها من شعور بالهيبة والمصداقية.

## مرض الإنكار واستمرار الأوهام:

لماذا نكرر إذن بأن المخزن يرفض كلياً أن يرى الواقع؟ لأن الاعتراف بشجاعة بحقيقة ما جرى يعني بالضرورة الاعتراف بأن النموذج التنموي المخزني المزعوم، بكل ما رافقه من دعاية ووعود عرقوبية، لم يغيّر شيئًا يذكر في جوهر طبيعة العلاقة الإستبدادية بين الدولة والمجتمع. ويعني أيضاً أن المؤسسات الوسيطة المصطنعة، من أحزاب إدارية مرتهنة ونقابات مروّضة وبرلمان ديكور بلا أي وزن حقيقي، قد فقدت كلياً قدرتها على استيعاب أو امتصاص غضب الشارع.

لقد انسحب الشباب كلياً من هذه الوساطات المؤسساتية قبل أن يجرؤوا على الخروج إلى الشارع، وهجروا السياسة الرسمية لأنهم لم يجدوا فيها حزباً أو إطاراً يمثل آمالهم ومطالبهم الحقيقية. وحين يُفرَغ المجال العام والسياسي كلياً من الصراع المنظم والمشروع، فإن الصراع الاجتماعي يعود للظهور حتمًا في أشكال أخرى، أحياناً تكون أقل تنظيماً وأكثر مباغتة.

هذا هو التفسير الحقيقي لمعنى «القنبلة الموقوتة». نحن لا نقصد إطلاقاً أن عنفًا أعمى حتمي ينتظرنا، وإنما نحذر بجدية من أن الضغط الهائل يتراكم باستمرار تحت سطح مصطنع وخادع من الهدوء الأمني. وكل «حوار» مزيف يُعلن عنه من الفوق دون أن يمسّ الجذور العميقة لبنية الأولويات الاقتصادية والسياسية هو في الواقع مجرد تأجيل مؤقت لانفجار أكبر، لا نزع حقيقي لفتيله. وقد علمنا التاريخ النضالي القريب والبعيد، من حراك الريف المجيد في 2017 إلى انتفاضة جرادة العمالية، أن الاحتجاجات الشعبية التي تُقمع أمنياً دون أن تُعالج أسبابها الجذرية تعود دائمًا أقوى وأوسع وأكثر راديكالية وأقل استعدادًا للتفاوض مع الجلاد.

## ما بعد العفوية: سؤال التنظيم والوعي الثوري:

لا يكفي البتة أن نكتفي بالتصفيق البطولي للشباب أو بالاكتفاء بإدانة القمع المخزني الأعمى؛ فالتحليل الماركسي السليم يقتضي منا أن ننظر إلى هذه الحركة العمالية والشعبية بعين نقدية رفاقية وموضوعية. لقد أبانت تجربة «جيل زد» عن قدرة هائلة ومذهلة على التعبئة الرقمية السريعة، لكنها أبانت في نفس الوقت عن الحدود الموضوعية لما تسميه أدبياتنا التقليدية بـ«الحركة العفوية».

فهي تفتقر إلى قيادة سياسية معلنة، وإلى برنامج نضالي متكامل، وإلى ذاكرة تنظيمية صلبة؛ وهذه الميزات تشكل نقاط قوة هائلة في لحظة المباغتة والصدمة الأولى، لكنها تتحول بسرعة لتصبح نقاط ضعف قاتلة حين تبدأ الدولة في استراتيجيات الاستنزاف، والتفتيت، والتشويه الإعلامي الممنهج.

لقد أكد لينين في أدبياته مبكرًا أن العفوية مهما بلغت من الصدق والبطولة والتضحية، لا تنتج وحدها بذاتها وعيًا سياسيًا ثوريًا قادرًا على تغيير علاقات السلطة السائدة. إنها تحتاج دائمًا وملحّة إلى أداة تنظيمية واعية تربط الاحتجاج اليومي بالبرنامج الاستراتيجي، والمطلب الجزئي بالأفق التحرري، والغضب العابر بالمشروع المجتمعي البديل.

وهذا أبداً لا يعني فرض أي وصاية فوقية على الشباب ولا مصادرة لمبادرتهم المستقلة، فهم أصحاب المبادرة الحقيقيون ولهم كامل الحق في اختيار أشكال نضالهم. لكن واجب القوى المناضلة والتقدمية هو أن تفتح أمامهم تجربتها الكفاحية بلا تعالٍ، وأن تتعلم منهم كذلك لغتهم المتجددة وطرائقهم الإبداعية ومخيلتهم النضالية التي تسبقنا في كثير من الأحيان.

والمسألة الأعمق والأكثر استراتيجية هي حتماً طبيعة الصلة الوثيقة بالطبقة العاملة وعموم الكادحين. فشباب جيل زد ليسوا طبقة اجتماعية مستقلة بذاتها؛ فهم في النهاية أبناء وبنات العمال والفلاحين الفقراء والمستخدمين والمعطلين، وهم في الغد القريب عمال ومأجورون ومهمشون في المصانع والورشات والخدمات.

ومن هنا فإن مستقبل حركتهم ومصير نضالاتهم رهين بمدى التحامها العضوي بنضالات عمال المعامل، والمناجم، والضيعات الفلاحية، وموظفي القطاعات الاجتماعية الحيوية. فبدون هذا الالتحام الطبقي الصلب، يبقى الاحتجاج المعزول قابلاً للاحتواء الأمني، ومعه وبدونه يصبح تهديدًا جذريًا وحقيقيًا لمنظومة الاستبداد والاستغلال الرأسمالي.

لقد أسقط شباب جيل زد، خلال أسابيع قليلة من المواجهة، قناعًا طالما حرص المخزن على إبقائه لامعاً ومزيفاً: قناع «الاستثناء المغربي»، والاستقرار الأبدي المزعوم، والإصلاح المتدرج الموهوم. وتبيّن لمن أراد أن يرى بعين الحقيقة أن هذا الاستقرار المزعوم ليس سوى استقرار مقابر، قائم على قمع الحاجات الأساسية، وتأجيل الحقوق الإنسانية، وشراء الوقت بالديون والتبعية.

أما نحن في صفوف المناضلين الأحرار فمهمتنا التاريخية واضحة لا لبس فيها: أن نقف بلا تردد أو تلعثم إلى جانب كافة المعتقلين السياسيين ونطالب برفع اليد عنهم وإطلاق سراحهم فورا ودون شرط، وأن ندافع عن الحق في الاحتجاج بوصفه حقا طبيعيًا لا منّة من أحد، وأن نساهم بكل طاقاتنا في تحويل هذا الغضب الشعبي المشروع إلى وعي طبقي منظم وبرنامج سياسي بديل للتحرر والديمقراطية الحقة.

فالقنبلة الموقوتة التي يتجاهلون دقاتها المستمرة، إن أحسنّا بناء أدوات الوعي والتنظيم، لن تكون أبدًا مصدر خراب للوطن، بل ستكون المخاض الحقيقي والميلاد العسير لمغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

# كروبسكايا : المعلمة البلشفية الرائعة

**بمناسبة الذكرى 78 (1869– 1939) لوفاة المعلمة البلشفية العظيمة ناديا كروبسكايا، يقدم موقع «8 مارس الثورية» وفاءا لهذه الثورية الكبيرة، تعريفا بمسار حياتها والأدوار الرائدة والعظيمة التي قامت بها من أجل روسيا والشعب الروسي ورفيقة للمعلم الكبير إيليتش أوليانوف (لينين).**

جميلة صابر

## 1 ـ كروبسكايا : مسار امرأة و سيرة حياة:

ولدت نادجدا (أو ناديا ) كروبسكايا بمدينة سان بترسبورغ بروسيا يوم 14 فبراير من سنة 1869، وسط عائلة تنتمي إلى الأرستقراطية الفقيرة (أسرة نبيلة صغيرة)، ابنة قسنطين كروبسكايا الضابط في الجيش الروسي، الذي تحطمت مهنته العسكرية على شاطئ آرائه السياسية، فقد مسه شيء من الفكر التنويري الذي كان يتلمس طريقه آنذاك في روسيا حيث الاستبداد القيصري، وقد توفي سنة 1883، أما والدتها فهي إلزيفيتا فاسيليفنا تستروفا (1843 – 1915)، كانت مربية، ومنها ستتشرب كروبسكايا شغفها بميدان التربية، كانت امرأة رافضة للاستبداد، وبالتالي كانت تدافع عن الأفكار اللبرالية، أفكار الأنتلجانسيا الروسية آنذاك، لذلك فالمرأة التي أصبحتها كروبسكايا نبتت في وسط عائلي يرفض الظلم والاستبداد، ويتطلع إلى الخلاص من ظلمات القرون الوسطى التي كان يعيشها الشعب الروسي. هذه التربية إذن، أثرت بشكل كبير في الشابة الصغيرة، التي أبانت عن قدرات مدرسية جلية، وعن فضول فكري مهم. لقد تلقت كروبسكايا الأفكار التقدمية التي ميزت الانتلجانسيا الثورية والديموقراطية لذلك العصر، هذه الأفكار التي لم تكن إلا لتمارس تأثيرها على هذه الفتاة المتقدة الذهن والمتعطشة للمعرفة باستمرار، فعانقت بذلك في وقت مبكر جدا الأفكار التقدمية، وقد كتبت كروبسكايا تقول: «منذ تلك الفترة، كنت أسمع مرارا النقاشات حول الثورة، وقد كان تعاطفي يتجه بشكل طبيعي نحو الثوريين».

وهذا يبين أن كروبسكايا اختارت خندقها منذ وقت مبكر: خندق الثورة والثوريين. بعد أن أنهت دراستها الثانوية بتفوق، تابعت كروبسكايا دروسا في البيداغوجيا لمدة سنة، لكنها لم تتمكن من الحصول على عمل كمدرسة، وهي المهنة التي عشقتها بشغف كبير، سواء في منطقتها أو في العاصمة، وكان عليها والحالة هذه أن تكتفي بتقديم دروس خصوصية، ومزاولة مهمة معيدة في الأقسام العليا في إحدى الداخليات، وهي تجربة مكنت الحارسة العامة الشابة من إظهار مواهبها البيداغوجية وسعة معارفها وضميرها المهن، فقد كانت حقا بلشفية قبل أن يطل فجر البلشفية. وفي سنة 1890، ستلتحق كروبسكايا بالحركة الثورية بعد أن أصبحت عضوا في «حلقة الطلبة الماركسيين»، وفي سنة 1891، ستنخرط في الحركة العمالية وسترتبط حياتها بشكل نهائي بالأوساط البروليتارية، ثم فيما بعد بفيلادمير إليتش أوليانوف (لينين).

ومنذ هذا التاريخ أصبحت كروبسكايا تعطي دروسا مسائية للعمال في يوم الأحد في سان بترسبورغ، وعملت بكل نشاط وحيوية في نشر الأفكار الثورية وسط العمال بفضل النقاشات والأنشطة المدرسية، التي مكنتها من أن تتأقلم مع ظروف حياتهم وعملهم. تقول كروبسكايا: «الخمس سنوات هذه التي قضيتها في المدرسة كانت الطاقة الحية التي تغذت منها ماركسيتي، وجعلتني ألتحم إلى الأبد بالطبقة العاملة «.

اهتمت كروبسكايا بالنظرية الماركسية، التي حلت شيئا فشيئا محل التيار «الشعبوي»، الذي كان منتشرا، وهكذا سيعزز التزامها السياسي نشاطها البيداغوجي ويجعلها تتجه نحو الفقراء، لذلك ابتداء من 1891 ستتفرغ لمحو الأمية لصغار وكبار الأسر العمالية بإعطاء دروس ليلية للعمال يوم الأحد في سان بترسبورغ .هذا الاحتكاك بالعمال، جعل كروبسكايا وجها لوجه أمام حقيقة الحياة الصعبة لحياة عمالية انبثقت من تطور صناعي قوي عرفته روسيا في أواخر القرن 19، فتشبثت بشدة بإدانة التناقضات الاجتماعية الحادة التي كانت تعرفها روسيا، وستتمسك بدراسة الحياة التي تحيط بها، بتناقضاتها واضطراباتها الاجتماعية بحرص شديد، والبحث عن أسباب الظلم المنتشر، وأيضا عن وسائل وضع حد لها، فتقرأ بشراهة المؤلفات ذات الصدى الاجتماعي لكتاب روس وأجانب، وتدرس مؤلفات الاشتراكية العلمية، كارل ماركس وفردريك انجلز، وكقارئة كبيرة تلتهم الكتب ذات النبرة الاجتماعية والثورية بالأساس، فقد لاحظت أن الترجمات التي تتوفر عليها محدودة فقط في بعض مقاطع كتاب «الرأسمال»، بينما باقي مؤلفات الفيلسوفين وفي مقدمتها «البيان الشيوعي» مفقودة في روسيا. وفي سنة 1893 ستكتشف، كما كتبت، «هذا الماركسي العالم جدا» (لينين) وهي تقرأ واحدا من نصوصه، وهو دراسة اقتصادية، التي وقفت فيها كروبسكايا، وهي البيداغوجية الجيدة، على صفاء التعبير ووضوح التحليل فيها.في سنة 1895 ستنخرط كروبسكايا فيما سمي ب»اتحاد النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة»، التي تأسست في مدينة سان بترسبورغ على يد لينين، ومنذ هذا الحين سيلتقي مصير مناضلين فذين في الحياة الخاصة والحياة العامة مترابطين بعقد نضالي نهائي لا انفصام له، ومنذ هذا الحين، ستكرس قرابة نصف قرن كامل كل قواها ومعارفها لقضية الحزب، من أجل خدمة الشعب والتغيير الثوري لما كانت كروبسكايا متعاونة متيقظة، تهيئ المؤتمرات ومحاضرات الحركة، بل تشارك فيها، وبكل حيوية ونشاط كانت تشارك في نقاشات الحزب، وهي في ذلك بين المتابعات والاعتقالات التي كانت موضوعا لها، وتقوم بتوزيع مقالات الدعاية. في شهر دجنبر من سنة 1895، سيعتقل لينين ويتم نفيه لمدة ثلاث سنوات نحو سيبيريا، وبعد وقت قليل من هذا التاريخ أي في أوائل 1896، سيتم اعتقال كروبسكايا بدورها ويحكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات. ومن أجل الالتقاء بلينين، الذي قررت أن تربط مصيرها بمصيره صرحت أنها خطيبته، مما سيسمح لها بالالتحاق به، وذلك في شهر ماي من سنة 1898 لتتزوجه في شهر يوليوز من نفس السنة.

لم تعد ظروف لينين و كروبسكايا كتلك التي في السجن لأنهما أصبحا أحرارا في الذهاب والإياب، فقد عاشا في تخوم الامبراطورية حياة نشاط دراسي وقراءات متعددة، تصاحبها أعمال ترجمة لكتب انجليزية، وهي وسيلة للرفيقين من أجل تعلم الانجليزية التي ستساعدهما فيما بعد، كما كانت لهما مراسلات نشيطة جدا، وكانا يستضيفان كل المناضلين المنفيين مثلهم ويزورانهم في المنطقة التي يوجدون فيها.

في فبراير من سنة 1900 سيتم الإفراج عن لينين، وهو اللقب الذي سيلازمه منذ هذا التاريخ، مما سيسمح له بمغادرة روسيا، وبعد أسابيع قليلة ستلتحق به كروبسكايا في ميونيخ بألمانيا. ستنقلب هذه الهجرة الماركسية الروسية نحو نشر الجريدة الدعائية «الإسكرا» (الشرارة) التي صدرت دجنبر 1901 في شتوتغارت بدعم مهم من مناضلي الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني. وفي ألمانيا ستكتشف كروبسكايا ميزات وعيوب الوسط حيث يوجد المثقفون المنفيون، فقد لاحظت ابتعادهم عن الواقع الروسي، خاصة منهم بليخانوف، الذي حسب كروبسكايا كان غير قادر على إدراك التوازنات الاجتماعية الجديدة داخل الامبراطورية، وعلى العكس من ذلك تقربت من المناضلين العمال، الذين يخاطرون بأنفسهم، حيث يقطعون آلاف الكيلومترات من أجل إيصال الرسائل. وبدون أن تعرف هي نفسها حدة الصعوبات والمشاق كانت تتقاسم أيضا مع لينين تقلبات حياة ثوري محترف، حيث إلى جانب الصعوبات المادية التافهة، كان ينضاف إلى ذلك ضرورات حياة ترتكز على السرية.

على امتداد سنوات الهجرة هذه، كانت كروبسكايا تزور المدارس والمكتبات وتلتقي المدرسين، وتهتم بالمناهج البيداغوجية المحلية، أي المناطق التي كانت تحل بها، وقد مكنتها هذه الأعمال من أن تضع حصيلة نقدية للتعليم في هذه المناطق .في سنة 1901 كان لينين منغمسا كليا في كتابة مؤلفه الشهير «ما العمل»، وكانت كروبسكايا تقاسم نقاشات معه، وهي نقاشات تقاسمتها معه في كل كتاباته، وفي أبريل 1902 ستصل كروبسكايا إلى لندن التي حل بها لينين، من أجل تعميق أسسه النظرية في المدينة التي عاش فيها كارل ماركس آخر أيامه، حيث كان يرتاد (لينين) مكتبة «المتحف البريطاني.»

سنة بعد محطته في لندن ستكون جنيف الوجهة التالية للرفيقين، حيث هنا ستطبع «الإسكرا»، وفي نونبر 1905 ستقفل كروبسكايا راجعة إلى بلدها روسيا على إثر الثورة التي اندلعت به في هذه السنة، إلا أن فشل الثورة أجبر الرفيقين على مغادرة روسيا، ومنذ هذا التاريخ ستعيش كروبسكايا مرحلة الترحال عبر أوربا، تحت خيار اللجوء الذي حصل عليه الرفيقان من طرف المساندين في الخارج.

بعد فلندا ومرور قصير ببرلين والعودة إلى سويسرا، بدأت كروبسكايا ما كانت تسميه ب «الهجرة الثانية» التي تمتد من سنة 1908 إلى سنة 1917، مقسمة على ثلاثة مراحل متباينة من حيث مدتها، وهي مرحلة كانت مليئة بالمعارك والصراعات ضد خصوم متعددين من أمثال «المناشفة» و»بناة الله»، ومعارضون آخرون من داخل روسيا وخارجها. خلال هذا المشوار من النفي والكفاح، كانت كروبسكايا تشارك في الصراعات والمعارك المتعددة التي وسمت تاريخ الحزب العمالي الاشتراكي الديموقراطي إلى جانب لينين، الذي كان دائما مهموما بالمحافظة على خط صحيح ضد أعدائه.

كانت كروبسكايا وهي التي تنتمي لجنس النساء، لا ترى في قضية المرأة صراعا طبقيا فقط، بل هي صراع ضد الرأسمال وضد الاضطهاد الباتريركي، لذلك كانت تساند أيضا تحرر النساء مدعمة خلق «يوم أممي للنساء» الذي اقترحته رفيقتها المعلمة كلارا زتكين سنة 1910، وعملت أيضا مع البلشفية إيناس أرماند في نشر أول مجلة نسائية «العاملة» في مارس 1914، لكن سرعان ما اندلعت الحرب الامبريالية العالمية الأولى فتوقفت المجلة بسرعة عن الصدور.

عن موقع ( 8 مارس الثورية) الماركسي ـ اللينيني.26/3/2017
يتبع في العدد 678 (2ـ كروبسكايا : المعلمة، المربية و البيداغوجية...).

# في استقراء موروث فني كان نبراسا لأجيال من المغاربة

**محمد راشيدي**

رائعة القنديل لمجموعة «لمشاهب»: صرخة الروح في ليل الإنسانية وحيثيات خلود أغنية مغربية خالدة

يمثل الإبداع الفني لمجموعة «لمشاهب» المغربية العريقة علامة فارقة في تاريخ الغناء الملتزم ببلادنا، حيث تجاوزت هذه التجربة الحدود التقليدية للترفيه السطحي لتعانق قضايا الروح والمجتمع والوجود، وتصبح إحدى أبرز الركائز إلى جانب مجموعات جيلها التي جعلت من الفن مرآة صادقة لمقاومة الإنسان وهمومه وحيرته. وتعد قطعة «القنديل» إحدى أعمق التحف الفنية الخالدة التي أبدعتها المجموعة خلال مرحلة تاريخية حاسمة اتسمت بالتحولات الاجتماعية والسياسية العميقة في المغرب، وهي الحقبة الممتدة بين السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، التي شهدت احتقاناً فكرياً وقلقاً شبابياً استدعى إنتاج خطابات فنية بديلة. لم تكن هذه القطعة مجرد بناء موسيقي عابر، بل جاءت في صيغة نص شعري وفلسفي مكثف، ينبض بالمشاعر ويسائل الذات والواقع بجرأة ورمزية عالية، مستلهما العبق الصوفي والتراثي الأصيل المتمثل في زوايا الحصن وتجليات الذكر والبصيرة الداخلية. وتتبدى القيمة الفلسفية للأغنية من خلال اتخاذها «القنديل» رمزا محورية يدور حوله النص؛ فالقنديل في الموروث الصوفي والفلسفي هو الشعلة الباطنية والبصيرة ونور العقل الذي يستضيء به السالك وسط عتمة العالم وتيهه، ومخاطبته بالاستفهام والتساؤل المليء بالحيرة تتعدى كونها مجرد حوار بين الإنسان وجماد، لتعبر عن أزمة وجودية وإنسانية عميقة يعيشها الفرد الذي يجد نفسه ضائعا بين دياجير الظلمة والنفاق والتراجع الأخلاقي، حيث لا يكتفي القنديل بالإضاءة بل ينير الزوايا المظلمة ليفضح عيوب المحيط والجشع والتسلط. وتتبلور هذه الحيرة الشاعرية والصرخة المكبوتة في ذروة الأغنية حين يتساءل النص بالشجن الزجلي الأصيل: «مال القنديل على الدوام طافي؟ ومال صباحنا شمسو عوافي؟ ومال كْلتتنا جافة مابغات تروا؟» وهي متوالية من الاستفهامات الاستنكارية التي تسلط الضوء على اختلال التوازن وقسوة الواقع وتراجع الأمل؛ فحين يتساءل النص عن القنديل الدائم الانطفاء، فهو يحيل إلى غياب نور البصيرة واستمرار عتمة التهميش والضياع ومساءلة قدرة الإنسان على إشعال شعلة وعيه، ليردف ذلك بمفارقة حارقة في قوله «صباحنا شمسو عوافي»، إذ يفترض في الصباح أن يكون مبعثاً للأمل والسكينة والنور الدفء، لكنه هنا يأتي مصحوبا بـ «العوافي» أي اللهيب والحرق والمكابدات، ليعكس صباحاً لا يمنح الحياة بقدر ما يزيد من معاناة الإنسان وغربته، وتكتمل هذه الصورة المأساوية عبر استدعاء رمزية «الكْلتة» أي الحوض التراثي الذي يُفترض أن يختزن الغيث والحياة، فالكْلتة الجافة التي ترفض أن ترتوي تتجاوز معناها المادي المباشر لتعبر عن الجفاف الروحي والمادي، وعن حالة العقم والانسداد التي تعاني منها الذات والجماعة حيث لا تثمر الجهود ولا يتحقق الفرج المأمول رغم طول الانتظار. ومن الجانب الفني، اقترن هذا النص العميق بأسلوب موسيقي مشحون بالقوة والشجن في آن واحد، حيث برعت مجموعة «لمشاهب» في توظيف الأداء الجماعي والهرموني الذي يمنح الأغنية طابعا طقسيا يذكر بالحضرات الصوفية، معتمدة على إيقاعات مغربية أصيلة وتزاوج متناغم بين الآلات الوترية والتعبير الصوتي الشجي، لتصنع من التلاحم اللفظي والرمزي بين انطفاء النور وحرارة الصباح القاسية . شعلة الوعي والبحث عن الحقيقة ستظل متوهجة في وجه كل ظلام ونسيان

# بيت دون رغيف

**عائشة جرو**

الجدرانُ ترابيةُ الخدّ...
تستحي من قحط الريفِ
ومن بيتٍ منسيّ دون رغيفْ
علي السورِ القصّير...
حطّتْ أسرابُ عصافيرْ
تقتاتُ على قصصٍ
منثورةْ
حولَ أصص
تتلو دعاءْ..
الحجرِ المقهورةْ
لعلّ الدَفقَ يفتتُ الغصص.

قالَ: «أعشقك»...دونهن
ونهبَ قصائدَ الشعراءْ،
سرقَ من حناجر المغنين
أجمل الألحان
وعبرَ نقرةٍ خرساءْ..
أهداها .. إليهنّ جميعهن!
بكتْ أمي غزيراً..
أمامَ حقولٍ قُطفَ عنفوانُها زهرةً زهرةْ
هي «الزهراءُ» قالتْ: «لم يبقَ سوى
غصنٍ أعجفْ
بكفِّ الفلاحات المتغضنة
تضَرَّعَتْ إليها
من عصفِ الخذلانِ، ومن بردِ الآتي
الأجوفْ.
في أبخسِ الأسواقِ ...
تبدأُ صفقةُ الخائنِ... ببيعِ نفسِهْ!
في بيتٍ بلا كسرةِ خبزْ..
تخجلُ العاصفةُ وتلجمُ زمهريرَها،
وحينَ تمرُّ مواكبُ العزةِ..
يفتتُ المزارعونَ نبضَ قلوبهم ...
فيتعرى القمحُ المغشوشِ
والخطبِ الزائفةْ
وما فسدَ.. من الناسِ والهواءْ.

# التجهيل والتقديس



**نورالدين موعابيد**

يغلب في اللغة العربية أن تكون صيغة (تفعيل) متعدية الفعل: يتجاوز فيها الفعل فاعله إلى المفعول به،و أنا أقول هذا مؤكدا أن بؤرة هذه السطور: (التجهيل والتقديس)تقصد إلى كونهما مفكرا فيهما تفكيرا «هادفا» إلى تمرير استراتيجيات معينة،و تكتيكات محددة هي بإيجاز لتأبيد الاستبداد، وتخليد الإستعباد.وأخطر ما في الأمر هو أن المجهّل (اسم مفعول)، تسلب إرادته، وتعطل عليته السوداء (شخصيته)، فإذا استقلاليته مقصوصة الأجنحة، خاسئة الخيال، حسيرته، أما عقله الناقد فمُطوّح به، لا حول له ولا قوة.

ولعل السؤال الذي يوجّه هذه المساهمة هو: ما علاقة التجهيل بالتقديس؟. وقبل محاولة مقاربة الإجابة عنه، يعنّ لي أن أشير لماما إلى أن الفيلسوف الإيطاليّ «جوردانو برونو» هو صاحب المقولة المخلّدة: «اللعنة على هذا الجهل المقدس!»، وذلك بعد أن حُكم عليه بالإعدام ، إحراقا بالنار، فرمت عجوز بقطعة خشب في النار، بعد أن قالت: «باسم الله».

والظاهر أن منشأ التفكير الدينيّ هو الخوف مما بعد الحياة، إلى حد أن الداعي إلى فكرة، الراغب في أن يؤمن بها الآخر، يستعدي (يستقوي ب..) إضفاء صبغة دينية عليها، كما ردد ابن رشد وهو يستهجن الجهل، ويذم الجاهل. وبما أن التضليل والإفحام بدل الإقناع من المداميك التي تصادر أهم خصائص العقل: خصيصة النّقد، فإن التجهيل ينتصر للاعتقاد ضد الانتقاد، ومن مكر اللغة أن الاعتقاد مشتق من العقد، وهو الربط الذي يكبل كفايات العقل الإبداعية، فيقتل تحليق الإنسان في سماوات «الممكن»، سماوات المجازفة المحمودة عواقبها. يعترف الباحث الثوريّ «أحمد الرمح» بأن مظاهر الجهل المقدس «مازالت منتشرة بقوة،حيث يشرعن بعض رجال الدين الصراعات والانقسامات، ويكيفون النصوص لتبرير مواقفهم السياسية والاجتماعية المتغيرة..» (مقالته الإلكترونية: الجهل المقدس، بتصرف)، ولا ينبي رجال الدين (المتدينون) يمارسون التكفير والتشهير على معارضيهم، ومن ثمة فإنهم يحتكرون تفسير الدين، ويحولون أية مراجعة للنصوص أو نقد للموروث إلى حرب مقدسة ضد «الزندقة» و«الإلحاد». (أحمد الرمح، المقالة نفسها.)

*ما العمل؟: لا مناص من: تحقيق ثورة كوبرنيكية جذرية تعصف بالدواليب المهترئة، التي تعوّق العقل الناقد بحجاجيته واحتجاجيته أيضا، وإنصاف التفكير الفلسفيّ ،بعد تغيير المناهج التربوية، وتفعيل مشروع مَجتمعيّ حداثيّ، ديمقراطيّ، علمانيّ يفصل السلطة السياسية عن السلطة الروحية. يقول «أوليفيية روا»: «تواجهت فرضيتان في الربع الأخير من القرن العشرين: إحداهما ترى في العلمنة سيرورة محتمة، هي شرط الحداثة ونتيجة لها في آن، والأخرى تسجل أو تحيي عودة الدينيّ.. والحال أن هذا الجدل ينطوي على سوء فهم كبير، فالعلمنة لم تزل الدينيّ، وهي إذ تفصل الدينيّ عن بيئتنا الثقافية، فإنها تظهره على العكس دينيا محضا». (الجهل المقدس، ترجمة: صالح الأشمر،دار الساقي، ط:01، السنة:2012، ص:20، بتصرف.)

وكما يخشى دعاة الدين، وتجّاره المنبطحون، الموظفون في بلاطات الحكام المستبدين، العقل والمعرفة العلمية، يخشون أيضا الديمقراطية لأنها تفضحهم، وتجردهم من الامتيازات التي يحظون بها مقابل تضليل المحكومين. وقد وصلت بهم عدوانيتهم، وساديتهم إلى اغتيال المفكرين المخالفين، ولو كان حيز هذه الورقة مسعفا، لرصدت مجموعة من أولئك الذين قُتلوا لا لشيء إلا لإنهم فكروا بطرائق أخرى لا ترضي المستبد سواء أكان بالقوة، أم بالفعل.

الخلاصة هي أنه لا مندوحة لنا عن إحياء هذا الثالوث: النقد،النقد الذاتيّ، ونقد النقد: critique de la critique، حتى نحول التكفير إلى تفكير، والإفحام إلى إقناع لا يكف عن أن يُسائل ذاته، وذلك في مخاض بلا تخوم..

لا جرم أن التفكير السليم ليؤكد (بفتح اللام) ارتهان خلاص الإنسان بتفعيل زوايا هذا المثلث، تفعيلا جدليا: العقل، الحرية، التحرر؛ فالعقل هو أداة تفكير الباحث عن الحرية، إذ ينشط المهارات العليا التي من قبيل: الفهم، التفسير، التحليل، المناقشة، التأويل، الاستدلال، الاستنتاج المقارن، النقد ، التقويم.. ومن تعاريف العقل لدى القدامى أنه (آلة تعصم الإنسان من الوقوع في الزلل.)، والحرية هي فضاء إبداعات العقل .أما التحرر فسيرورة وصيرورة نضاليتان تؤمنان بحتمية التغيير، وتؤمنانه سعيا إلى انتزاع القيم الكونية نظير: الكرامة والعدالة الاجتماعية، والمناصفة...

## سعد مرتاح:

# «في المغرب لا يأتي التغيير إلا من الشارع عن طريق النضال، وهذا ما يفرض على الشبيبة المغربية بناء وتطوير إطاراتها الجماهيرية....»

تقديم

**الرفيق سعد مرتاح هو عضو النهج الديمقراطي العمالي، طالب باحث في شعبة العلوم السياسية، مناضل حقوقي وسياسي مهتم بالقضايا الشبابية، مسؤول في قيادة شبيبة النهج الديمقراطي العمالي وفي مكتبها الوطني، يتفاعل معنا الرفيق في حوار حول حركة جيل زد، وأسبابها والأوضاع التي تهم واقع الشباب/ات في مغرب اليوم.**

| كيف يمكنكم ان تقدموا لقراء جريدة النهج الديمقراطي الوضع العام الذي أدى لحراك جيل زد؟

**| أولا أتوجه بكل الشكر والتقدير لجريدتنا المناضلة على تخصيصها الدائم مكانة مهمة لموضوع الشباب وانشغالاته وواقعه ضمن موادها وأعدادها.**

**جواب على السؤال، ربما لم يعد يخفى على أحد أن الشبيبة المغربية (عندما أتكلم على الشباب/ات فأنا أقصد الشباب/ات الكادح) تعيش أوضاعا جد متردية في أغلب المستويات وهي التي أدت لهذا الحراك، وسأكتفي هنا بمستويين أساسيين:**

**على المستوى الاجتماعي:**

**فيما يخص قطاع التعليم: تشير الاحصائيات الحالية أن نسبة التمدرس بالتعليم الجامعي، وصلت إلى أزيد من مليون طالبة وطالب خلال الموسم الحالي، وتعكس هذه المعطيات الكمية ضعفا على مستوى ولوج الشابات والشباب المغربي للتعليم الجامعي، حيث أن نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة من 19 إلى 23 سنة لا تتجاوز 25%. في حين أن بنيات التأطير والاستقبال على مستوى المؤسسات الجامعية لا تستطيع استيعاب حتى هذه النسبة المحظوظة بحيث تتواجد ما يقارب 20 جامعة عمومية (تضم حوالي 30p مؤسسة جامعية)، وهو ما يؤدي إلى الاكتظاظ،**

**وفيما يخص التشغيل: فقد تلاحظ تراجع نسبة الشباب في الوظيفة العمومية، فحسب تقرير حول الموارد البشرية، المرفق لقانون المالية لسنة 2026، أن نسبة الموظفين الشباب دون سن 25 عاما يمثلون نسبة 1.7 في المائة من مجموع الموظفين/ات وهو رقم كارثي.. في حين لا تتجاوز النسبة في صفوف الشباب/ات من 25 إلى 35 سنة 25 في المائة.**

**بالموازاة مع هذا عرفت نسبة البطالة أيضا ارتفاعا وسط الشباب خلال السنوات الأخيرة، لتضاعف هذه النسبة خلال فترة التي عرفت تسريحات بالآلاف في حق الالاف من الشباب/ات العامل/ات**

**على المستوى السياسي والحقوقي:**

**الشباب اليوم محروم من حرية التعبير والتفكير حيث تعرض الكثير من الشباب/ات من المضايقات والمتابعات والمحاكمات الصورية بسبب تعبيرهم عن رأيهم ورفضهم للسياسات المخزنية آخرها الهجوم على مجموعة من الصحفيين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والقيام بحملات اعتقال عشوائية طالت العديد من نشطاء الحراك الشعبي ونشطاء حراك جيل زد.**

**كما أنه الشباب اليوم محروم من حقه في التنظيم فهناك العديد من التنظيمات الشبابية سواء كانت سياسية أو نقابية أو جمعوية (شبيبة النهج الديمقراطي، الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلة، البديل الثقافي، اتحاد شباب التعليم بالمغرب، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تنسيقيات الشغيلة التعليمية...) محرومة من وصولات الإيداع القانونية ومن حقها في الوجود بما فيها روابط التشجيع الالتراس، وأيضا في منعها تنظيم أنشطتها الإشعاعية والثقافية في القاعات العمومية، فالشبيبة اليوم تعيش قمعا سياسيا خطيرا ممنهجا.**

| ما الأسباب التي يمكن أن تكون وراء هذه الاوضاع والتي أدت لحراك جيل زد؟

**| ترجع الأسباب الرئيسية للوضعية الكارثية للشبيبة**



**المغربية وهي السبب الرئيسي لخراك جيل زد، أولا إلى اختيارات النظام السياسي المغربي المبنية على المرجعية النيوليبرالية المفروضة من طرف الدوائر المالية الامبريالية في إطار علاقات التبعية (صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية...) هذه المرجعية المبنية على سياسية التخلي عن الخدمات الاجتماعية (خوصة التعليم – تدمير الوظيفة العمومية) ورهن المرافق المالية بيد الرأسمالي الملحي والاجنبي، وثانيا في الدعم الذي يتلقاه المغرب في المحافل الدولية (التي أصبحت للأسف في الوقت الحاضر قريبة لحد كبير لصفة الصورية) من طرف الدول الامبريالية كمقابل على استجابة المخزن على كل اختياراتهم، وهذا هو ما يستغله النظام في آخر المطاف لفرض الدولة البوليسية وتغول أجهزة مخابراته،**

**وأيضا إلى سبب ثالث راجع إلى أن الهجوم الاقتصادي والسياسي للمخزن على الشبيبة المغربية يأتي في ظرفية تعيش فيها قوى المعارضة الشبيبية أزمة خانقة حيث لم تستطع لحد الآن لا بلورة تنظيمات شبابية قوية لصد هذا الهجوم في أفق الانتقال من ردة الفعل إلى الفعل، ولا في وجود برنامج يمكن أن تتوحد عليه، رغم المجهودات التي بدلناها كشبيبة نهج ديمقراطي عمالي في هذا المجال.**

**كما هو مرسوم في صفحات تاريخ المغرب، كان ولا يزال للشباب القسط الأوفر من المساهمات في معركة التغيير الجذري آخرها جيل زد، غير أن دوره ظل مكونات والإقصاء من مناصب المسؤولية وفي قيادة واجهات النضال، ما خلفيات ذلك؟**

**لا يخفى عليكم، أن أغلب الانتفاضات التي عرفها التاريخ السياسي المغربي قد ساهم فيها الشباب المناضل، غير أن مساهمته هذه لا تنعكس على تحمله المسؤوليات في واجهات النضال، ولعل ذلك مرده إلى:**

**أولا: واقع الشباب الاجتماعي: فكما تعرفون معظم الشباب الكادح ينشأ في واقع مزري (غياب دور ثقافة – غياب محيط ثقافي إيجابي – مناهج تعليمية تكرس الخضوع – إعلام مخزني) الشيء الذي يؤدي إلى عدم بناء شخصية شبيبة قوية، والشاب يشارك في الاحتجاجات نظرا لأن المطالب المرفوعة فيها تعبر عن حاله مما يجعله يتحمس لها ويساهم فيها لكن في نفس الوقت شعوره بالنقص يجعل منه غير واثق بنفسه وغير راضي عن ذاته. كما أن العمل النضالي القيادي يحتاج لوجود حيز من الوقت واستقلال مادي (لتفادي ضغط العائلة) لدى الشباب/ات وهو ما لا يمكن أن يكون في واقع أن أغلب الشباب إما معطل أو يشتغل في مهن الهشاشة التي تتميز بساعات عمل كثيرة وأجور متدنية.**

**ثانيا: الزعاماتية التي تعاني منها بعض التنظيمات المناضلة تؤدي إلى عدم إعطاء الثقة للشباب ودفعهم لمناصب القيادة وتوجيهم بشكل يعيد بناء شكليتهم بل والمؤسف وهذا لاحظناها أن بعض الزعامات تزج بالشباب المنتفض في حساباتها الضيقة التي أظن لا تنعكس إيجابا على حركة التغيير بالمغرب.**

| لا يمكن أن نتكلم عن أوضاع الشباب دون الخوض في تجارب نضالية كبيرة واخرها حركة 20 فبراير المجيدة. فما الدروس المستخلصة منها؟

**| كانت حراكت كحراك جيل زد وحراك الريف وقبلهم حركة 20 فبراير، حرامات شبابية بامتياز... حيث أن حراك جيل زد وحراك 20 فبراير 2011 كانا ربما أول حركة احتجاجية (ان استثنينا نسبيا الحركة الطلابية خلال مدها) ينخرط فيها عشرات الآلاف من الشباب/ات دفعة واحدة في عدة مدن. وفي الطابع الشبابي هذا نستخلص أول درس وهو شيخوخة النظام السياسي وشيخوخة خدامه وأحزابه، ثاني درس أن هذه الحركة سطرت لبداية جيل جديد من الشباب/ات رغم ما تعرض لها من هجوم مادي ورمزي عنيف، والدرس الأخير وهو الأهم أن الشبيبة المغربية أصبحت اليوم مؤمنة إلى حد بعيد أنه في السياق السياسي المغربي الشارع وساحات النضال هي وحدها الكفيل بتغيير موازين القوى لصالح الشعب.**

| ما دور الشباب في بناء أدوات التغيير جديدة من اطارات جماهيرية الى مهام بناء الحزب الثوري؟

**| كما قلت في المغرب لا يأتي التغيير إلى من الشارع عن طريق النضال، وهذا ما يفرض من الشبيبة المغربية بناء وتطوير إطاراتها الجماهيرية والتطوير هنا يشمل أيضا حتى المستوى التنظيمي فالشبيبة اليوم مطالبة بإبداع صيغ جديدة تلائم العقد الثالث من القرن 21، وحراك جيل زد أبرز دلالة حاليا على هدا الإبداع.**

**كما أن التجربة السياسية المغربية أكدت لنا معطيين، الأول يستحيل إصلاح النظام المخزني وتخيل عدالة اجتماعية في إطاره وثانيا أن التغيير غير ممكن بدون الطبقة العاملة، الشيء الذي يطرح الآن بقوة ضرورة بناء حزب الطبقة العاملة الثوري، حزب يكون فيه الشباب/ات في قلبه. مما ستدعي على الشباب وشبيبة النهج الديمقراطي العمالي الانخراط بقوة في حملة الإعلان عن الحزب العمالي عن طريق التوجه المباشر لأماكن الشباب/ات العامل، وأيضا بالدعاية لهذه المهمة وسط القطاعات الجماهيرية التي تشتغل فيها، وإعادة ترتيب أولوياتها وفق هذه المهام.**

# أزمة الاتحاد الأوروبي بين الخضوع لشروط روسيا والتبعية للإمبريالية الأمريكية

المصطفى خياطي

تجد دول الاتحاد الأوروبي نفسها أمام أزمة مركبة تتجاوز حدود المواجهة العسكرية بين روسيا وأوكرانيا، لتشمل أمن الطاقة، وتراجع القدرة التنافسية الاقتصادية، وتباين المصالح بين الدول الأعضاء، وتصاعد التبعية الاستراتيجية للولايات المتحدة. وتزداد هذه الأزمة تعقيدا مع التوترات المرتبطة بمضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط والغاز، بما يجعل أوروبا معرضة لتداعيات الصراعات الإقليمية والدولية التي لا تتحكم في مساراتها بصورة مستقلة.

لكن الحديث عن خضوع أوروبا لحل النزاع الروسي الأوكراني أو تسوية أزمة مضيق هرمز يقتضي التمييز بين الخضوع السياسي والعسكري المباشر، وبين اضطرار القوى الأوروبية إلى التكيف مع موازين قوى لا تستطيع فرض إرادتها عليها منفردة. فالأزمة تكشف تناقضا أساسيا: أوروبا قوة اقتصادية وتجارية كبرى، لكنها لا تزال تعاني من محدودية استقلالها الاستراتيجي، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالحرب والطاقة والأمن الدولي.لم تكن الحرب الروسية الأوكرانية مجرد نزاع إقليمي على الحدود والسيادة، بل أصبحت ساحة لصراع أوسع حول النظام الدولي وموازين القوى بين روسيا والغرب. وقد وجدت الدول الأوروبية نفسها في موقع صعب: فمن جهة، دعمت أوكرانيا سياسيا وعسكريا، وشاركت في العقوبات المفروضة على موسكو؛ ومن جهة أخرى، تحملت تكاليف اقتصادية واجتماعية مرتبطة باضطراب إمدادات الطاقة، وارتفاع الأسعار، وتراجع تنافسية قطاعات صناعية معينة.

لقد كشفت الحرب حدود الرهان الأوروبي على المظلة الأمنية الأمريكية. فبدل أن تؤدي الأزمة إلى بروز سياسة دفاعية أوروبية مستقلة، تعزز الاعتماد على حلف شمال الأطلسي والقدرات العسكرية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، اتسعت الخلافات بين الدول الأوروبية بشأن حجم الإنفاق العسكري، وشروط أي تسوية سياسية، ومستقبل العلاقات مع روسيا.

و في معطيات الواقع و ساحة الصراع، فإن التناقض لا يكمن فقط في تعارض أوروبا مع روسيا، بل أيضا في التباين بين المصالح الاقتصادية الأوروبية ومتطلبات الاصطفاف الجيوسياسي. فالأمن الذي تسعى أوروبا إلى ضمانه عبر التحالف الأطلسي قد يأتي بتكاليف اقتصادية واجتماعية تضعف القاعدة المادية لذلك الأمن نفسه.

أما الوصول إلى تسوية للنزاع، فلن يكون بالضرورة دليلا على انتصار طرف بصورة مطلقة . فقد تنتج التسوية عن استنزاف متبادل، أو تغير موازين القوى، أو ضغوط اقتصادية وسياسية تدفع الأطراف إلى التفاوض. عندئذ ستكون أوروبا الغربية أمام خيار لا مناص منه و هو إعادة تقييم العقوبات، وترتيبات الأمن القاري، والعلاقة المستقبلية مع موسكو، مع مراعاة سيادة أوكرانيا ومخاوف الدول الأوروبية الواقعة على الجناح الشرقي للحلف.

وتتجلى المفارقة في أن أوروبا، التي سعت إلى تقليص اعتمادها على الطاقة الروسية بعد اندلاع الحرب الأوكرانية، تجد نفسها أمام مخاطر جديدة مصدرها الشرق الأوسط. فتغيير مصدر التوريد لا يلغي التبعية البنيوية لسوق الطاقة العالمية، ولا يضمن الحماية من المضاربات وارتفاع الأسعار واضطراب طرق النقل.

ومن هنا، فإن البحث عن حل لأزمة هرمز لا يمكن اختزاله في إعادة فتح المضيق بالقوة العسكرية. فالتسوية المستدامة تتطلب معالجة أسباب التصعيد، واحترام حرية الملاحة والقانون الدولي، وإيجاد تفاهمات أمنية وسياسية تقلل احتمالات تجدد المواجهة. وقد أكدت طهران في أكتوبر 2026 أن أمن المضيق يرتبط، من وجهة نظرها، بوقف التدخلات والقيود المفروضة على الملاحة الإيرانية. لكن قدرة أوروبا على التأثير في هذه المعادلة تظل محدودة إذا بقيت رهينة الاستراتيجية الأمريكية، أو اكتفت بمواقف دبلوماسية لا تسندها أدوات اقتصادية وسياسية مستقلة.

إن هوة التناقضات بين دول الاتحاد الأوروبي تتسع كلما انفجرت أزمة مالية أو تجارية أو اقتصادية أو حتى وبائية، لأنها حينها يغلب عليها التوجه الحمائي و تتفاوت هذه التناقضات حسب الموقع الجغرافي و نبض الشارع. فالدول الأكثر قربا من روسيا تنظر إلى أمنها باعتباره أولوية وجودية، بينما تركز دول أخرى على تكاليف الطاقة والتجارة والاستقرار الاقتصادي. كما تختلف الحكومات حول كيفية تمويل الدعم العسكري لأوكرانيا، وتوزيع أعباء الدفاع، وحدود التنازلات الممكنة في أي تسوية.

وقد كشفت قمة الاتحاد الأوروبي في 15 و16 أكتوبر 2026 استمرار التمسك الرسمي بدعم أوكرانيا، بالتوازي مع الدعوة إلى سلام دائم وضمانات أمنية، في وقت تصاعدت فيه المخاوف من اضطراب إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط.

و هكذا و اختصارا، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الاتحاد الأوروبي:

-- السيناريو الأول: تسويات اضطرارية. قد تدفع الضغوط الاقتصادية والعسكرية الأطراف إلى تفاهمات بشأن أوكرانيا وهرمز، فتتراجع حدة المواجهات من دون أن تختفي أسبابها. وستستفيد أوروبا من انخفاض المخاطر، لكنها قد تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع ترتيبات صاغتها القوى الأكثر تأثيرا، خصوصا الولايات المتحدة وروسيا وإيران.

-- السيناريو الثاني : استمرار الاستنزاف. إذا فشلت المفاوضات أو بقيت التسويات هشة، فقد تستمر تكاليف الطاقة والإنفاق العسكري والاضطراب التجاري في الضغط على الاقتصادات الأوروبية. وقد يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو وتفاقم التفاوتات الاجتماعية وتصاعد الخلافات بين الدول الأعضاء، بما يهدد تماسك الاتحاد وقدرته على اتخاذ قرارات مشتركة.

-- السيناريو الثالث: إعادة بناء الاستقلال الاستراتيجي. قد تدفع الأزمات المتزامنة للاتحاد إلى تنويع مصادر الطاقة، وتسريع الانتقال إلى الطاقات المتجددة، وتعزيز التنسيق الدفاعي والدبلوماسي، وإطلاق مبادرات تفاوضية مستقلة. غير أن هذا المسار يتطلب إرادة سياسية مشتركة، ولا يمكن تحقيقه بمجرد زيادة الإنفاق العسكري؛ بل يستلزم كذلك إعادة النظر في النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي يجعل كلفة الأزمات تقع بصورة غير متكافئة على الطبقات الشعبية.

إن مآلات أزمة الاتحاد الأوروبي لا تتحدد فقط بنتائج الحرب الروسية الأوكرانية أو مصير مضيق هرمز، بل بقدرته على معالجة التناقضات التي كشفتها الأزمتان. فأوروبا تواجه تحديا مزدوجا: الحفاظ على موقعها في النظام الدولي، ومنع تدهور شروط الحياة والعمل داخل مجتمعاتها.

ومن وجهة نظر مادية و واقعية لا يمكن فصل أزمة الاستقلال الاستراتيجي عن طبيعة الرأسمالية الأوروبية، التي تجمع بين التنافس على الأسواق ومصادر الطاقة، والحاجة إلى الاستقرار التجاري، والاعتماد المتبادل مع قوى تنافسها جيوسياسيا. فالحروب ليست مجرد صدامات عسكرية، بل تتداخل فيها المصالح الاقتصادية، والسيطرة على طرق التجارة، وإعادة توزيع النفوذ والثروة.

لكن الطبقات الشعبية الأوروبية ليست المستفيد التلقائي من أي تسوية. فإذا انتهت المواجهات مع استمرار تحميل العمال والأجراء كلفة التضخم والتسلح والتقشف، فإن السلام السياسي لن يعني بالضرورة انفراجا اجتماعيا.

وعليه، فإن الرهان الحقيقي لا يكمن في استبدال التبعية لواشنطن بتبعية لقوة دولية أخرى، بل في بناء استقلال أوروبي فعلي، قائم على التسوية السلمية للنزاعات، واحترام سيادة الشعوب، وتأمين الطاقة، وحماية الحقوق الاجتماعية.

## حدث الأسبوع

# من الاغتيال المادي إلى الاغتيال الرمزي

علال الجديد

بحلول يوم 29 أكتوبر 2026، تكون قد مرت واحد وستون سنة على أبشع الجرائم السياسية في العصر الحديث لبلادنا. اختطاف واغتيال القائد والمناضل الأممي المهدي بنبركة بباريس في 29 أكتوبر 1965، وذلك بتواطؤ عدة استخبارات أجنبية مع النظام المغربي آنداك. ويندرج اغتيال المناضل المهدي بنبركة في سياقين:

الأول: هو قيادته للمعارضة الراديكالية ضد الاستبداد السياسي والاقتصادي في بلاده ودعوته إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ونقده للاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة المغربية بعد الاستقلال الشكلي.

الثاني: هو كونه شخصية بارزة وأحد أبرز رموز حركة التحرر الوطني في العالم، ومحاولته بناء جبهة دولية للتضامن بين حركات التحرر الوطني والقوى المناهضة للاستعمار والإمبريالية في القارات الثلاث افريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية. كما ارتبط اسمه بشكل بارز في التحضير لمؤتمر القارات الثلاث الذي عقد في هافانا بكوبا في يناير 1966 بعد اختطافه واغتياله.

لذا اكتست قضية اختطاف واغتيال المهدي بنبركة أبعادا سياسية دولية. لم تكن القضية مجرد اغتيال زعيم سياسي ومعارض مغربي، بل ارتبطت بصراعات داخلية واقليمية ودولية، وبموقع المغرب في حركة التحرر الوطني وبالعلاقات بين أجهزة الأمن والمصالح السياسية خلال الحرب الباردة.

ففي يوم 29 أكتوبر من كل سنة، يحيي المناضلون/ت أفرادا وأحزابا وعائلات المختطفين ومجهولي المصير ومنظمات حقوقية وعدد من مناصري/ات الحرية والكرامة ذكرى يوم المختطف. أولا لتكريم المختطف ووفاء لضحايا الاختفاء القسري وكافة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا. ثانيا لتجديد العهد على مواصلة النضال من أجل كشف الحقيقة كل الحقيقة حول مصير المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري وعلى رأسهم الشهيد المهدي بنبركة وتحقيق العدالة وإقامة نظام ديمقراطي كإجراء أساسي لتفادي تكرار ما جرى. ثالثا لتذكير الجهات المعنية أن رفاق ورفيقات الشهيد والصف التقدمي عامة « مامفكينش». مادامت الحقيقة غائبة.

فقضية المهدي بنبركة تظل جرحا مفتوحا في الذاكرة السياسية والحزبية المغربية والدولية. فرغم المحاكمات والتحقيقات والشهادات التي ظهرت على مدى عقود، لم يعثر على جثمان الشهيد، ولم يؤد الى الكشف الكامل عن مصيره أو حسم جميع المسؤوليات المرتبطة باختطافه واغتياله.

وإحياء يوم المختطف لهذه السنة ،يأتي في ظروف لا تختلف عن تلك التي ناضل من أجلها الشهيد ورفاقه ورفيقاته بالأمس ، فالمرحلة الحالية، تعرف تراجعا مهولا في مجال حقوق الإنسان ، والعودة إلى الممارسات القمعية القديمة : قمع الحريات، سن قوانين لتكميم الأفواه ، عودة الاعتقالات السياسية بالجملة، إصدار أحكام جائرة في حق شباب جيلZ ، إصدار تقارير ممخزنة واقبار ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخصوصا ملف الاختفاء القسري، والسماح بصعود الجلادين الى قبة البرلمان عوض محاسبتهم، والهرولة نحو التطبيع ورفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني الى سفارة، في وقت تتواصل فيه جرائم الكيان الغاصب ضد الشعب الفلسطيني. وهو ما ترفضه كل القوى الحية والشعب المغربي.

ووجود سفارة في شارع يحمل اسم المهدي بنبركة بالرباط يعكس مزيدا من تعميق التبعية والهيمنة الامبريالية الصهيونية على بلادنا. كما يشكل هذا القرار، استفزازا لمشاعر الشعب المغربي وقواه الحية المناصرة للقضية الفلسطينية واغتيالا رمزيا للشهيد.